This file has been cleaned of potential threats.

To view the reconstructed contents, please SCROLL DOWN to next page.

رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

إعـــــــداد

د/ أيسم سعد محمدي محمود

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة

ملخص الدراسة :-

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو والتزايد، ليس فقط في بلدان العالم الثالث، بل في بعض الدول الصناعية المتقدمة.

وباستقصاء مدى وجود هذه الظاهرة في المجتمع المصري وحجمها، نجد تضاربا في البيانات والإحصاءات، ما بين إحصاء يقدر عددهم بـ (٢) مليون طفل في مصر، وآخر يقدر عددهم بـ (١٦) ألف طفل، وثالث يقدر عددهم بأكثر من (٢٠) ألف طفل ، وعلى كل فيمكن اعتبار هذه الإحصاءات المتاحة مؤشرات عامة لوجود الظاهرة وتزايدها واتجاهاتها في مصر.

ولهذه الظاهرة تداعياتها السلبية على عملية التنمية المستدامة في مصر، وما تبنته مصر من أهداف في استراتيجيتها للتنمية المستدامة من قضاء على الفقر، وتوفير للتعليم الجيد ، وتحقيق للعدالة الاجتماعية ،وتوظيف لقدرات أفرادها في كل مكان في مصر.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة فيما يتعرض له هؤلاء الأطفال من استغلال مادي وجسدي وفكري، فهؤلاء بمثابة قنابل موقوتة تهدد المجتمع وتهدد أمنه، نظرًا لأن هؤلاء الأطفال هربوا للشارع بسبب المجتمع بما فيه من أسرة متفككة ، ومدرسة طاردة ، ومن ثَمَّ لم يجد هؤلاء سوى الشارع مأوى لهم، واندمج هؤلاء في مجتمعات الشارع التي هي عالم آخر له قيمه وقوانينه والتي هي بطبيعة الحال موجهة ضد المجتمع بما يمارسونه من تسول وسرقة واتجار في المخدرات وممارسات سلوكية غير سوية.

وانطلاقا مما سبق، فلا ينبغي للمجتمع أن يقف موقف المتفرج على هؤلاء، بل عليه أن يأخذ بأيديهم، فهم مواطنون صغار اضطرتهم ظروفهم لأن يعيشوا عيشة مهمشة بلا رعاية ولا حماية ، ومن ثم فهؤلاء في حاجة لاحتوائهم ودمجهم في المجتمع المصري، ومن ثَمَّ كانت هذه الدراسة الحالية والتي تطرح رؤية تربوية مقترحة لدمج هؤلاء الأطفال في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة ، من حيث تقديم صورة متكاملة لحجم ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، ثم تعرف المخاطر التي يواجهها

هؤلاء الأطفال، والعوامل المؤدية لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري وانتشارها، كما تعرضت الدراسة للتنمية المستدامة وأهدافها واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لتنتقل الدراسة بعد ذلك لطرح رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستعرض هذه الرؤية التربوية المقترحة الأدوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الدولة فيما يتعلق بسياستها العامة، وما يتعلق بواجباتها تجاه الأفراد ذوى الظروف الصعبة، كما تتعرض الرؤية التربوية المقترحة لدور الإعلام، ودور المؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع المصري ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من إجراءات وآليات : ضرورة تطوير المناطق العشوائية وإعادة تخطيطها بما يضمن توفير البنية الأساسية والمرافق اللازمة من مدارس ومستشفيات ، الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المتطلبات اللازمة لأطفال الشوارع لدمجهم بالمدارس العادية ، تكثيف جهود وسائل الإعلام لدمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري من خلال البرامج الصحية والاجتماعية والتعليمية لتوعية وتثقيف الأسر فى المجتمعات العشوائية والفقيرة.

الكلمات المفتاحية :

أطفال الشوارع - التنمية المستدامة

Summary English

"a proposed educational vision for integrating street children in Egyptian society to achieve the goals of sustainable development". Aysam Saad Mohamady Mahmoud – Assistant Professor in Foundations of Education department - the Faculty of Graduate Studies for Education - Cairo University.

The phenomenon of street children is considered one of the most important social phenomena that are growing, not only in the countries of the Third World, but in some developed industrial countries.

In terms of the extent of existence of this phenomenon in Egyptian society and its size, there is a discrepancy in data and statistics, among an estimated number of ٢ million children in Egypt , an estimated number of ١٦,٠٠٠ children, and an estimated number of more than ٢٠,٠٠٠ children However, these available statistics can be considered general indicators of the existence of phenomenon, its growing and trends in Egypt.

This phenomenon has negative effects on the sustainable development process in Egypt and the objectives adopted by Egypt in its strategy for sustainable development to eradicate poverty, provide good education, achieve social justice and employ the capabilities of its members everywhere in Egypt.

The danger of this phenomenon lies in the physical, corporal and intellectual exploitation of these children. These ones are time bombs threaten the society and its security, since these children fled to the street because of the

society, including a disintegrated family and an expelled school. They are integrated into street societies that represent another world has its own values and laws which, of course, are directed against the society in terms of begging, stealing, drug trafficking and abnormal behavior practices.

As a result, the society should not stand idly by, but the society should take their hands. They are small citizens who have been forced to live a marginalized life without care, protection or social rights. Therefore, they need to be removed and integrated into the Egyptian society . thus, this study, which presents a proposed educational vision for integrating the street children into the Egyptian society to achieve the sustainable development.

This proposed educational vision introduces the different roles that the state can play in terms of its public policy, its duties towards the individuals with difficult circumstances. Also, the proposed educational vision exposes the role of the media, and the educational institutions in confronting the phenomenon of street children and their integration into the Egyptian society.

Key words:

-Street Children -Sustainable Development

مقدمة :

إن الأطفال هم عدة المستقبل وأمل الأمة، فبرعايتهم وتنشئتهم التنشئة السليمة، وتعليمهم التعليم الجيد، وإشباع حاجاتهم المختلفة وحل مشاكلهم، نستطيع أن نعدَّ جيلاً صالحا لأن يواجه المستقبل بتحدياته وتطوراته (الشريف، ٢٠٠٤، ٩٣).

لذا كان هناك اهتمام دولي بمرحلة الطفولة والذي بدأ منذ منتصف الأربعينيات، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت الأمم المتحدة منظمتها للطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٤٦، والتي أصبحت لها دور كبير في عام ١٩٥٣ في مساعدة الأطفال على مستوى الدول النامية (حافظ، ٢٠١٠، ٧٦-٧٧).

وقد بدأ الاهتمام المجتمعي الدولي المكثف بقضايا الطفولة منذ منتصف القرن العشرين، بعد أن تعددت المشكلات التي يتعرض لها الأطفال في أنحاء العالم. (عصر،٢٠١٠ ، ١٧٧).

وتعد ظاهرة أطفال الشوارع من المشكلات ومن أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم ، النامي منها والمتقدم ، وإن كانت هذه الظاهرة تتضاعف أكثر فى العالم النامي، (Gupta, ٢٠١٦, ١١١) ولذلك تحركت الجهود الدولية لمواجهة هذه المشكلة بواسطة منظمات دولية مثل منظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة شيالد هوب في بريطانيا، ومنظمة أطفال الشوارع الدولية في كندا، ومنظمة اليونسكو،ومنظمة الشباب العالمية ، منظمة تشايلد هوم الأمريكية ، ومنظمة الرؤية العالمية بانجلترا ، ومنظمة أوكسفام ببريطانيا(عصر،٢٠١٠ ، ١٧٧-١٧٩)، وقد شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً عربياً بمشكلات الطفولة، وتمثل هذا الاهتمام بإقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل والتي أثمرت خططا استراتيجية للعناية بالأطفال ورعايتهم، ومن هذه المؤتمرات : المؤتمر العلمي الثاني لجمعية أحباء الطفولة والذي عقد بالقاهرة تحت عنوان "أطفال فى ظروف صعبة عام ٢٠٠٠ ، ومن ورش العمل ما قام به المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة تحت عنوان "التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربيا" (الشريف، ٢٠٠٤، ٩٣-٩٥)، ويعد المجلس العربي للطفولة والتنمية من المنظمات العربية التي أخذت على عاتقها الدعم الفني والمادي للدول العربية التى تنتشر بها ظاهرة أطفال الشوارع ، وقد تبنى المجلس مشروعا عربيا لحماية أطفال الشوارع فى العالم العربي (الفكي،٢٠١٣ ،٢٠١)

ومن الدول العربية التي شاركت فى هذا المشروع وكان لها مزيد اهتمام بالطفولة ورعايتها، مصر والتي نص دستورها لعام ١٩٧١ على أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة (دستور جمهورية مصر العربية ، مادة ١٠)، وأعلنت الدولة المصرية أن ١٩٨٩-١٩٩٩ هو بداية العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته، و٢٠٠٠- ٢٠١٠ هو العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته (حافظ، ٢٠١٠، ٧٧)(الديربي،٢٠١١، ٣٢٧). (حقوق الطفل - وثيقة عقد حماية الطفل المصرى http://ecee.asu.edu.eg/hr/child/child-٢.html-٢٤-٧-٢٠١٩)،

وفي عام ١٩٨٨ صدر قرار ٥٤ المعدل بقرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة بمصر، ليتولى هذا المجلس وضع مشروعات الخطط القومية والسياسة العامة للطفولة والأمومة في مصر (المجلس القومي للطفولة والأمومة، معلومات حول المجلس .(www.nccm-egypt.ore٣/index_eng.htm/٣٠/٦/٢٠١٨

ولم تتوقف المبادرات الإصلاحية فى مصر فى مجال رعاية الطفولة والأمومة على المبادرات الحكومية ، بل حملت الجمعيات الأهلية -مثل الجمعية المصرية لرعاية الطفل وجمعية الأسر المنتجة-على عاتقها مهمة دعم الأسر الفقيرة من خلال تقديم القروض الميسرة لها لتنفيذ بعض المشروعات التي تدر ربحا على الأسرة وتحسن من مستوى معيشتها(عبد الحافظ،٢٠٠٤ ، ٩١).
ومن جهود الدولة المصرية الإصلاحية كذلك فى مجال الطفولة والأمومة، ما قامت به وزارة التضامن بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، بتبنى استراتيجية مشروع أطفال بلا مأوى، من خلال تمويل (١٦٤) مليون جنيه، منهم (١١٤) مليون جنيه من الصندوق، و(٥٠) مليون جنيه من دعم وإعانات جمعيات التضامن الاجتماعي.
وأضاف مسئولون عن مشروع أطفال بلا مأوى، بأنه تم تخصيص (١٧) أتوبيس يجوبون في المحافظات للبحث عن أطفال الشوارع، وتوفير خط ساخن للاتصال بالمشروع في حال وجود طفل بلا مأوى، واستطاع المشروع التعامل مع أكثر من (١٠) آلاف طفل و(٥٠٠) طفل في غضون سنة، منهم (٦٤٥) طفل تم دمجهم في المجتمع (حربي، ٢٠١٨).
وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مصر في مجال الطفولة والأمومة، فإن ظاهرة مثل ظاهرة أطفال الشوارع ما زالت تستشري في المجتمع المصري، ولإدراك حجم الظاهرة في المجتمع المصري فإن القاهرة الكبرى وحدها يعيش فيها (٢.٥) مليون طفل يعيشون تحت خط الفقر ويشكلون مصدرا خصبًا لإفراز ظاهرة أطفال الشوارع، ومع أن الدولة بدأت تتعامل مع هذه الظاهرة في القاهرة الكبرى منذ ١٩٩٣ من خلال اختيار وتدريب المتخصصين للعمل بالشارع للتعرف على أطفال الشوارع وظروف حياتهم وتجميع معلومات عن المناطق التي يترددون عليها (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٢)، إلا أن الظاهرة ما زالت قائمة لوجود أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها في المجتمع المصري، فعدد أطفال الشوارع طبقا لأحدث الإحصائيات لوزارة التضامن الاجتماعي أكثر من (٢٠) ألف طفل يعيشون في مصر بلا مأوى، وهؤلاء بمثابة قنابل موقوتة وأرضا خصبة للأفكار الهدامة والمتطرفة في ظل فقدانهم للانتماء الوطني، وتعتبر أكثر المحافظات إيواءا لأطفال الشوارع في مصر عشرة محافظات (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، الشرقية، المنوفية، السويس، بني سويف، المنيا، أسيوط) ويوجد بهذه المحافظات (١٣) ألف طفل مشرد (حربي، ٢٠١٨).
وتتعدد العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة وتفشيها وانتشارها في المجتمع المصري، ما بين عوامل اجتماعية واقتصادية وأسرية وتعليمية ، ففي ظل انخفاض المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن المصري، وارتفاع معدلات البطالة ، وكبر عدد أفراد الأسرة واحتياجها لأن يعمل أطفالها، وفي ظل نمو العشوائيات التي هي من البؤر الأساسية المفرزة والمستقبلة لأطفال الشوارع، وفي ظل التفكك الأسري، وتخلي الأسرة عن واجباتها، وكذلك تخلي المدرسة عن احتوائها لتلاميذها وما يسودها من مشكلات ونقص في الخدمات وسوء في المعاملة من المعلم للتلميذ، كل ذلك أسهم في خروج مجموعة من أطفالنا للشارع، فاتخذوه سكنا ومأوى يعيشون فيه ويمارسون فيه أنشطتهم في مجتمع آخر منفصل عن المجتمع الأكبر الذي يعشون فيه وهو مصر، (حافظ، ٢٠١٠، ٨٢، ٩٦) (أحمد، ٢٠٠٨، ٣٢-٤٤).

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق فإن ترك هذه الفئة المهمشة من أطفال الشوارع دون دمجهم في المجتمع المصري سيمثل خطورة على المجتمع وعلى مسيرة التنمية المستدامة فيه ، وذلك فى ظل تزايد هؤلاء فى المجتمع المصري حيث تشير الدراسات السابقة إلى أن أقل التقديرات لأعدادهم تصل إلى (١٦)ألف طفل (فخري، وعبد الجليل، ٢٠١٧)،(جاويش، ٢٠١٧) ،وهذا مؤشر واضح إلى أننا أمام مشكلة حقيقية تستحق الوقوف أمامها ودراستها في إطار الحق الإنسانى وما كفله الدستور لهؤلاء من حقوق ، وفى إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ، فهؤلاء الأطفال إن لم نساعدهم ونأخذ بأيديهم فإنهم سيكونون ألعوبة فى أيدي العصابات وسيقومون بأنشطة غير مشروعة ضد المجتمع الذي يعيشون فيه ، وسيكونون فريسة سهلة يتم توظيفها في الأعمال الإجرامية والإرهابية ،هذا فضلا عن تعرضهم للأمراض واستغلالهم الجنسي من قبل العصابات أو المارة من البالغين في الشارع (الشهري، ٢٠٠٩، ٢١)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٤٨)، فمن أجل ما سبق ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع كانت هذه الدراسة الحالية والتي تعالج قضية مهمة لفئة من الفئات المهمشة في المجتمع المصري وهي فئة أطفال الشوارع ، وكيف يمكن دمجهم في المجتمع المصري، من خلال رؤية تربوية مقترحة تقدمها الدراسة الحالية ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

- ما حجم ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، وما انعكاساتها؟ وما التجارب الرائدة والآليات المقترحة فى التصدى لظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم فى المجتمع؟
- ما أهداف التنمية المستدامة في المجتمع المصري وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ما الرؤية التربوية المقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية تقديم رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال :

- رصد حجم ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، وما يواجهونه من مخاطر، وأهم العوامل المؤدية لظهور وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، مع اقتراح رؤية تربوية لدمج هؤلاء الأطفال في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فى ضوء ما تم عرضه من تجارب رائدة وآليات مقترحة.
- إعادة النظر في التعامل مع أطفال الشوارع كمجرمين أو كفئة مهمشة منبوذة من المجتمع، بل ينبغي تغيير الصورة الذهنية عنهم واحتوائهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أدوات بناء فيه، من خلال اكتشاف قدراتهم ومواهبهم وتدعيمها وتنميتها وتوظيفها لخدمة المجتمع.
- إغلاق منابع الفكر المتطرف ومنابع الجريمة، حيث يستغل هؤلاء الأطفال - خاصة من يعيشون في العشوائيات - من قبل عصابات إجرامية وجماعات متطرفة، ويربَّى هؤلاء

على قيم واتجاهات ومعارف وأفكار معادية للمجتمع الذي اضطرهم في أول الأمر ليعيشوا في الشارع وحرمهم من حقوقهم الاجتماعية التي يتمتع بها غيرهم.

- لفت نظر المسئولين وأصحاب القرار في الدولة المصرية إلى أهمية دعم الأسر الفقيرة من خلال القروض الميسرة والمشروعات الصغيرة والخدمات الصحية والتعليمية المدعمة حتى لا يتسرب أبناؤهم من التعليم متجهين إلى الشارع هروبا من ضغوط الأسرة ومن بيئة مدرسية طاردة غير جاذبة لهم.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهمية الدراسة مما يأتي:

- تزايد أعداد أطفال الشوارع يومًا بعد يوم مع عدم وجود إحصائيات دقيقة لأعدادهم؛ بسبب انتشارهم في أماكن عديدة، وهذا يعد بمثابة جهاز الإنذار لقنبلة موقوتة تدمر المجتمع، لا ندري ساعة انفجارها، مما يستلزم إيقاف المنافذ والروافد التي تقوى هذه الظاهرة وتنميها، ومن أهم هذه الروافد التفكك الأسري ،وانخفاض مستوى الأسرة الاقتصادي، والتسرب التعليمي ، وفقدان الطفل والأسرة لأهمية التعليم ودوره فى الحراك الاجتماعي.(فخري، وعبد الجليل، ٢٠١٧)،(جاويش، ٢٠١٧)،(حافظ، ٢٠١٠، ٩٣-٩٦)،(حربي، ٢٠١٨).
- أصبحت ظاهرة أطفال الشوارع مشكلة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، حيث يتم استغلال هؤلاء الأطفال من قبل العصابات وأصحاب الفكر المتطرف ، ويتم توظيفهم في أعمال إجرامية وإرهابية تدمر المجتمع وتعرقل مسيرة التنمية المستدامة فيه. (الشهري، ٢٠٠٩، ٢١)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٤٨).
- أهمية تغيير النظرة المجتمعية لأطفال الشوارع، ورفض المجتمع لهم على أنهم فئة مهمشة منبوذة، إذ ينبغي النظر إليهم على أنهم مواطنون صغار السن اضطرتهم الظروف لأن يعيشوا عيشة مهمشة، ومن ثمَّ فهم يحتاجون من المجتمع أن يحتويهم ويدمجهم فيه ويتعرف قدراتهم ومواهبهم ويشجعهم على النظر لأنفسهم نظرة إيجابية على أنهم قادرون على تغيير حياتهم إلى الأفضل.
- تساعد هذه الدراسة في لفت نظر متخذي القرار والمسئولين عن خطط التنمية في الدولة المصرية إلى أهمية التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ومواجهتها واحتواء ودمج هذه الفئة بالمجتمع المصري، وإلا كان هؤلاء بمثابة عوامل هدم للمجتمع وخططه التنموية.

مصطلحات الدراسة:

تتحدد مصطلحات الدراسة الحالية، فيما يلي :

أطفال الشوارع : لقدد تعددت التعريفات التى تناولت هذه الفئة من الأطفال، ومن هذه التعريفات:

- هم الأطفال الذين يقضون معظم أوقاتهم في الشارع أو الأماكن العامة ويشمل هؤلاء: الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع وليس لديهم تواصل مع عائلاتهم، والأطفال الذين يعملون ثم يرجعون لعائلاتهم (Temalura and Ricaldi – Coquelin, ٢٠٠٥, ١٢٢).

- هم أطفال يعيشون أو يعملون ففي الشوارع، ويقضون وقتاً طويلاً في مهن مختلفة مع أو بدون حماية من البالغين المسؤولين. (Roxas, ٢٠٠٣, ٢)
- هم فئة من الفئات المهمشة، إذ تتفق أوضاعهم وظروفهم وأنشطتهم مع الفئات المهمشة، ويقومون بأعمال غالبا ما تكون متدنية وغير ماهرة مقابل أجور منخفضة، ولا يحصلون على حقهم فى الرعاية والحماية الاجتماعية (حافظ ، ٢٠١٠، ٨٦، ٩٠).
- وتعرفهم الدراسة الحالية بأنهم : فئة من الفئات المهمشة في المجتمع، حرُموا من حقوقهم الإنسانية وحاجاتهم الأساسية في الصحة والتعليم والمسكن المناسب والأسرة الراعية لهم، والعمل المناسب، والرعاية المجتمعية، ويتخذ معظمهم من الشارع مأوى له، يمارسون فيه أنواعا مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية من خلال ما يسمى بمجتمعات الشوارع.

التنمية المستدامة: لقدد تعددت تعريفات التى تناولت التنمية المستدامة ، ومن هذه التعريفات:

- هي تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية (مجاهد، ٢٠١٨، ٢٦)
- ومن تعريفاتها كذلك "أنها عمليات مقصودة تتم وفق سياسات عامة لإحداث تقدم اجتماعي معتمد على أسس ثقافية ومعرفية تضمن إحداث التوازن بين التعمير والاستثمار والحفاظ على البيئة (عساف، ٢٠١٥، ٣٦٥).
- وتتبنى الدراسة الحالية التعريف الأول للتنمية المستدامة : أنها تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، من حيث تقديم صورة متكاملة لحجم ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، ثم تعرف المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال، والعوامل المؤدية لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري وانتشارها، كما تعرضت الدراسة للتنمية المستدامة وأهدافها واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لتنتقل الدراسة بعد ذلك لطرح رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فى ضوء ما تم عرضه من تجارب رائدة وآليات مقترحة.

خطوات السير في الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة الحالية، فلقد تم اتباع ما يلي :

المحور الأول: تحديد طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، حيث تم التمهيد لذلك بتعريف لمفهوم أطفال الشوارع، وسماتهم، وحجم ظاهرة أطفال الشوارع عربيا وعالميا، وحجم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر، والآثار والمخاطر التي يواجهها أطفال الشوارع بناء على اتخاذهم

الشارع مأوى لهم، والعوامل التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع وانتشارها في المجتمع المصري، والتجارب الرائدة والآليات المقترحة للتصدى للظاهرة.
المحور الثاني: التنمية المستدامة في المجتمع المصري (المفهوم و الأبعاد).
المحور الثالث: طرح رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

المحور الأول: طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري:

ويمكن تناول هذا المحور من خلال استعرض العناصر التالية:

مفهوم أطفال الشوارع:

تعد ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية، ذات جذور تاريخية بعيدة لها صلة بتطور المجتمع البشري وتناقضاته، فالظروف الحياتية والمعيشية، والنزاعات المسلحة الداخلية، والحروب العالمية كان لها دور في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع عالميا ومحليا (غزلاني، ٢٠١١، ٤٧).

كما تُعدُّ مشكلة أطفال الشوارع من المشكلات التي يتزايد حجمها في مختلف البلاد العربية، ولا توجد إحصاءات دقيقة حول حجم هذه المشكلة، كما أن التشريعات المتعلقة بأطفال الشوارع في البلاد العربية تعد مشكلة فى حد ذاتها من حيث كونها تسمح للشرطة بالقبض على الأطفال المتشردين حتى ولو لم يرتكبوا جرائم تستدعي القبض عليهم، وتصنف القوانين أيَّ طفل يتسول في الشارع أو ترك بيت أسرته متشردا، وتعرضه لقانون العقوبات، كذلك هناك نقص في الكوادر المؤهلة من الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والذين يمكن أن يتعاملوا بمهارة ونجاح مع أطفال الشوارع ، بالإضافة إلى النظرة السلبية تجاه أطفال الشوارع على كافة المستويات، بوصفهم مجرمين وهو ما يتطابق مع الفهم القانوني لوضعهم وصورتهم في الإعلام العام (الفكيِّ، ٢٠١٣، ٢٠٤-٢٠٦).

وتعد مصر من الدول العربية التى تظهر بها مشكلة أطفال الشوارع ، وكانت بدايات ظهور مصطلح أطفال الشوارع في مصر منذ الثمانينيات، وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح إلا أنه حتى الآن لا يوجد له تعريف محدد ومتفق عليه، ولكن لا يختلف أحد في أن أطفال الشوارع هم فئة من الفئات المهمشة، إذ تتفق أوضاعهم وظروفهم وأنشطتهم مع الفئات المهمشة، ويقومون بأعمال غالبا ما تكون متدنية وغير ماهرة مقابل أجور منخفضة، ولا يحصلون على حقهم فى الرعاية والحماية الاجتماعية (حافظ ، ٢٠١٠، ٨٦، ٩٠).

ومن أكثر التعريفات المشهورة لأطفال الشوارع التعريف الذي يصنف أطفال الشوارع إلى فئتين: الفئة الأولى، وهي الأكبر حجما، فهي فئة الأطفال الذين يعملون بالشارع "أطفال في الشارع" أثناء النهار ويعودون إلى أسرهم في الليل، أما الفئة الثانية، فتتكون من "أطفال من الشارع"، وهم أطفال وشباب يعملون ويعيشون في الشارع ويحتفظون بروابط ضئيلة بأسرهم، ولكنهم يعيشون في المقام الأول معتمدين على أنفسهم، وهذا التصنيف يراه البعض غير دقيق لأطفال الشوارع؛ لأنه بالرغم من أن لدى معظم أطفال الشوارع منازل وأسر يعودون إليها في فترات متقطعة إلا أن الأمر ينتهي بكثير منهم للعيش في الشارع معظم الوقت (اليونيسف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٤٩-٥٠).

وعليه ، فأطفال الشوارع هم الأطفال الذين يقضون معظم أوقاتهم في الشارع أو الأماكن العامة ويشمل هؤلاء: الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع وليس لديهم تواصل مع عائلاتهم، والأطفال الذين يعملون ثم يرجعون لعائلاتهم (Temalura and Ricaldi – Coquelin, ٢٠٠٥, ١٢٢).

ومن التعريفات التي تتفق مع وجهة النظر السابقة في أن أطفال الشوارع يشملون من لديهم مأوى أسري ومن مأواهم الشارع، تعريف (عامر، ٢٠٠٠، ٣٨٧) حيث يعرف أطفال الشوارع بأنهم هم الأطفال المحرومون من الرعاية والحماية، والذين قد يكون لبعضهم علاقة بأسرهم لكنهم يعانون من مشاكل أسرية، وليس لكثير منهم مأوى سوى الشارع، ويعمل بعضهم في أعمال هامشية، ويتعرضون لضغوط نفسية، وللانحراف، ويخشى كثير من الناس التعامل معهم. وتعريف (Gupta, ٢٠١٦, ١١١) : حيث يرى أن أطفال الشوارع مصطلح يطلق على الأطفال الذين يعملون بالشارع ثم يعودون لعائلاتهم للمبيت، وكذلك الأطفال بلا مأوى والذين يعملون ويبيتون بالشارع.

ويعرف كل من (Hong and ohno, ٢٠٠٥, ٦-٥).أطفال الشوارع بأنهم أطفال تقل أعمارهم عن (١٨) عاما، ويكسبون المال من خلال الأنشطة غير الرسمية القائمة على المكوث في الشوارع مثل التسول، وتلميع الأحذية، والسرقة، وحمل الحقائب، ومصطلح أطفال الشوارع يشمل الأطفال الذين فروا من المنزل وليس لديهم عائل، أو الذين ينامون في الشارع مع أسرهم أو الذين لديهم أسر ولكنهم ينزلون للشارع لممارسة أعمال خطيرة كبيع المخدرات وممارسة الجنس.

ومن الباحثين(فهمي،٢٠٠١، ١٤١) من يصنف أطفال الشوارع تحت ثلاثة أنماط من العلاقات الأسرية :

١- أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون للمبيت يوميا.

٢- أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم ، يذهبون إليهم كل فترة وفترة.

٣- أطفال انقطعت صلتهم بأسرهم ، إما لفقدانهم بالموت أو انفصال الوالدين أولهجرهم للمنزل.

وقامت الأمم المتحدة بصياغة تعريف لأطفال الشوارع على أنهم "أي بنت أو ولد أصبح الشارع مسكنه / مسكنها/ أو مصدر الرزق الأساسي له، والذين لا تتوفر لهم الحماية المناسبة أو التوجيه من قبل بالغين مسئولين، وهذا التعريف يشمل الفئات المختلفة من الأطفال الذين يعيشون أحيانا في الشارع، والأطفال الهاربين من أسرهم (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٥٠)، ويتفق مع هذا التعريف (Nasir and Khalid, ٢٠١٥,٣١٦) حيث تعرف هذه الدراسة أطفال الشوارع بأنهم هم الأطفال الذين يعيشون أو يقضون قدراً كبيراً من وقتهم في الشارع، وأصبح الشارع لهم يمثل مصدراً للرزق، وفي ذات الوقت هم غير خاضعين للإشراف أو الحماية أو الرعاية الكافية من قبل بعض الأشخاص البالغين المسئولين.

وتبعاً لاستراتيجية المجلس العربي للطفولة والتنمية فإن طفل الشارع هو: ذلك الطفل الذي لم يستطع القائمون على أمره إشباع حاجاته الأساسية البدنية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي مما دفع به إلى العيش في الشارع، إما قهراً للعمل لإشباع حاجاته الأساسية وحاجات أسرته، وإما هرباً من وضعٍ لم يعد يطيق البقاء فيه، وهو بذلك يتعرض للخطر والاستغلال

والعنف والحرمان من أشكال الرعاية والحماية ومن الحقوق الأساسية كافة". (الفكيّ، ٢٠١٣، ٢٠٣).

وأطفال الشوارع من وجهة نظر القانون المصري هم الذين يتواجدون في الشارع لأوقات طويلة يزاولون أعمالا هامشية، وإذا حلَّ الليل عليهم يبيتون في مأوى غير محدد أو منتظم، ومن ثم فهم أكثر الأفراد استعدادا لارتكاب الجرائم والانحراف (حافظ، ٢٠١٠، ٨٩).

ويمكن من خلال ما تم عرضه من تعريفات سابقة لأطفال الشوارع تعريفهم بأنهم فئة من الفئات المهمشة في المجتمع، حرموا من حقوقهم الإنسانية وحاجاتهم الأساسية في الصحة والتعليم والمسكن المناسب والأسرة الراعية لهم، والعمل المناسب، والرعاية المجتمعية، ويتخذ معظمهم من الشارع مأوى له يمارسون فيه أنواعا مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية من خلال ما يسمى بمجتمعات الشوارع ، ومجتمعات الشوارع "هم من يسكنون الشوارع، وهم يمثلون عالما قد انفصل عن المجتمع الأصلى، ويعيشون خارج القواعد الاجتماعية المسموح بها، فهم يمثلون الخارجون على القانون، والهاربون، والمتعطلون ، والمشردون، وهؤلاء أصبح موطنهم الأصلي الشارع يمارسون فيه جميع أنشطتهم ويتشاركون فيه أفراحهم وآلامهم" (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٥٣-٥٤).

سمات أطفال الشوارع :

هناك مجموعة من السمات لأطفال الشوارع ينبغي مراعاتها ومعرفتها عند التعامل مع هذه الفئة التي كان المجتمع سببا فى تهميشها ، خاصة إذا ما أراد المجتمع أن يُصحح مساره ويدمجهم فيه مرة ثانية. وتتمثل أهم هذه السمات في التالي :

- هم أطفال حرموا من الحب والحنان والعطف الأسري.
- متطلعون دائما لتحقيق أحلامهم بغض النظر عن مشروعيتها في المجتمع.
- لديهم الرغبة الدائمة في التملك والظهور.
- يعانون من الإحساس بالعدوانية ولديهم رغبة في الانتقام ممن كانوا السبب في وجودهم بالشارع.(حافظ، ٢٠١٠، ١٠٣)،(الشهري، ٢٠٠٩، ٢٢ – ٢٣)،(فهمي،٢٠٠١، ١٤٨)،(عبد الحافظ،٢٠٠٤، ٩٠).
- يتزايد لديهم القلق وعدم الشعور بالأمن النفسي، والحماية.
- لديهم لامبالاة بالأعراف والتقاليد والقانون.
- يعانون من الاضطرابات الانفعالية والسلوكية .
- لديهم نظرة تشاؤمية نحو الناس والحياة.
- يضعف لديهم الانتماء ، وهم ناقمون على المجتمع.(القريطي،٢٠١٣، ١٦٧)
- هم أطفال مهمشون، ينتمون – غالبًا – لأسر ذات مستوى اقتصادي وتعليمي متدن.
- مستوى تعليمهم متدن، ونسبة الأمية مرتفعة لديهم، فغالبيتهم لم يكمل المرحلة الابتدائية (غنيم، ٢٠١٥، ٢٤٧).
- كثيراً ما يتغيبون عن المدرسة، ومعظمهم منخفض التحصيل ويعاني من صعوبات في القدرات والتعبيرات اللغوية. (Tanabe et al., ٢٠١١, ٥٢)

وفى إحدى الدراسات عن أطفال الشوارع بالأردن (الخواجا،٢٠٠١، ١٧١) تناولت الدراسة سمات الأطفال المتشردين فى الأردن ، وقسمت الدراسة الأطفال المتشردين إلى قسمين : أطفال ممتهنين للتشرد ، وهؤلاء يمثلون ٦٠% من الأطفال المتشردين بالأردن ، وهؤلاء يعيشون فى عمان فى أحياء الدبابية ، والزغاتيت، وأبو جسار ، ومعظمهم ينتمون إلى الغجر ، ومع أن الدولة وفرت لهم قروضا ومعونات لإقامة بعض المشروعات ، وألحقتهم بدورات تدريبية للتدريب المهني، إلا أن التشرد عند هؤلاء يعد أسلوب حياة، والقسم الثاني من الأطفال المتشردين فى الأردن ، هم أطفال طارئون على التشرد ، ويمثلون ٤٠% ويتركزون فى مخيم الحسين ، وحي نزال فى عمان ، والعوامل الأساسية لتشرد هؤلاء تتمثل فى الفقر ، والجهل، والتفكك الأسري.

ومن خلال ما سبق استعراضه من سمات لأطفال الشوارع يتضح أن هؤلاء فى المقام الأول هم ضحية للمجتمع الذى يعيشون فيه ، ومن ثم فإن لديهم ميولا عدائية نحو هذا المجتمع ، ولديهم استعداد كامل لتدميره وهدمه وإشاعة الفوضى فيه ، ومن ثم فلا بد من احتواء هؤلاء ودمجهم فى المجتمع ، ليصبحوا أياد تبني بدلا من معاول تهدم.

حجم ظاهرة أطفال الشوارع عربيا وعالميا :

تعد ظاهرة أطفال الشوارع من أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم ، النامي منها والمتقدم ، وإن كانت هذه الظاهرة تتضاعف أكثر فى العالم النامي، (Gupta, ٢٠١٦, ١١١)، وتنتشر هذه الظاهرة فى بلدان العالم العربي ، وكذلك فى بلدان قارة أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوربا ، ومن ثم فهي ظاهرة يعاني منها كل شعوب العالم ، ويصل عدد أطفال الشوارع على مستوى العالم إلى (١٠٠) مليون طفل . (Gupta, ٢٠١٦, ١١٠) ومن الباحثين من يقدرهم بحوالي (٢٥٠) مليون طفل (عصر،٢٠١٠، ١٧١) ، وعلى المستوى العربي يصل عددهم (١٠) مليون طفل، ويمكن فيما يلي ، ومن خلال الدراسات السابقة ، استعراض حجم المشكلة فى بعض الدول العربية وبعض دول العالم النامية والمتقدمة.

١.على المستوى العربي :

١. **دراسة (سعيد ،٢٠٠١، ١٥٣-١٥٥) :** هدفت الدراسة إلى وضع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع فى المجتمع المغربي، وأكدت الدراسة على خطورة ظاهرة أطفال الشوارع بالمغرب ، والذين وصل عددهم -طبقا للدراسة – ٨٧٨٠ ألف طفل ، ٤٠% منهم يحتلون الفئة العمرية من ١٠-١٤ عاما، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك غيابا للإحصاءات الدقيقة عن حجم الظاهرة بحكم صعوبة تحديد من هو طفل الشارع،وبحكم التنقل المستمر لهؤلاء الأطفال بين الأحياء والمدن.

٢. **دراسة(الخواجا، ٢٠٠١ ، ١٦٩،١٧٧) :** عالجت الدراسة ظاهرة أطفال الشوارع فى الأردن ، وتشير الدراسة إلى أن أكثر المناطق التي تنتشر بها ظاهرة أطفال الشوارع بالأردن ، هي منطقة عمان والزرقاء وإربد ، وتقل الظاهرة كلما اتجهنا ناحية الجنوب لاعتبارات اجتماعية واقتصادية ، حيث تلعب العشيرة فى الجنوب دورا أساسيا فى حماية الأسر وترابطها ومن ثم تكاد تختفي الظاهرة فى الجنوب.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تناول تجربة هاتين الدولتين بالتفصيل فيما يلى ، عند الحديث عن التجارب الرائدة فى التصدى لظاهرة أطفال الشوارع.

٢.على المستوى العالمي :

يمكن فيما يلي استعراض ظاهرة أطفال الشوارع من خلال الدراسات السابقة فى بعض الدول الأفريقية ، والأسيوية ، والأمريكية"الشمالية والجنوبية"، ـوالأوربية .

١.دراسة ١٦٧ ـ١٦٦ ,Cumber and Tsoka – Gwegweni, ٢٠١٦, pp.)):

أكدت الدراسة أن الكاميرون من بين الدول النامية التي تعاني من مشكلة تزايد أطفال الشوارع خاصة المتورطين في تعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات الضارة، ومن خلال دراسة استقصائية تحليلية لعينة من أطفال الشوارع (٣٩٩) طفلا بلا مأوى في ثلاث مدن في الكاميرون خلال عام ٢٠١٥، توصلت الدراسة إلى أن جميع أفراد العينة من أطفال الشوارع كانوا يتناولون الكحوليات، ويمارسون الدعارة خاصة الفتيات، وأوصت الدراسة بضرورة تدخل صانعي القرار والوزارات المعنية من أجل تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الأطفال.

وكان من أهم المخاطر التي رصدتها الدراسة والتي يتعرض لها أطفال الشوارع في الكاميرون : الإيذاء البدني والعاطفي والجنسي، الأمراض الجنسية ، سوء التغذية، أخطار الحوادث، التورط في عصابات إجرامية، تعاطي المخدرات والتي تؤدي للموت المفاجئ، ومما ذكرته عينة الدراسة أن من أهم أسباب إقبالهم على شرب الكحوليات والتبغ والقنب، هو الفضول، وقرناء السوء والمشاكل العاطفية التي مروا بها.

٢.دراسة (Mhizha et al., ٢٠١٨, ٢٨-٣٩):

بلغ عدد أطفال الشوارع فى زيمبابوي -كما رصدتها الدراسة- حوالي (١٢.٠٠٠) ألف من أطفال الشوارع تبعاً لإحصائيات (٢٠٠٢)، ويوجد في منطقة هراري الكبرى وحدها (٥٠٠٠) خمسة آلاف طفل، وفي عام ٢٠١٤ وصل عدد أطفال الشوارع بزيمبابوي حوالي (١٥.٠٠٠) ألف طفل شارع، وهذا يدل على تزايد الظاهرة.

ومن العوامل التي ساعدت على تفاقم الظاهرة : انتشار الفقر، وارتفاع معدلات الطلاق الأسري، وتدهور البنية التحتية في البلاد، وانخفاض الناتج المحلي بنسبة ٥٠%، ونقص الغذاء، وفرض عقوبات على البلاد من قبل بعض الدول الغربية، وتوقف العديد من المشروعات، وحدوث أزمة اقتصادية، وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد، وانتشار وباء الكوليرا والذي أصاب (١٠٠) ألف شخص وتسبب في وفاة (٤٠٠٠) أربعة آلاف شخص، وارتفاع معدل البطالة والذي وصل إلى ٩٥%، وإساءة المعاملة للأطفال، وانتشار فيروس نقص المناعة والذي ترتب عليه تيَّتم أكثر من مليون طفل والذي أصبح مصيرهم للشارع، وعاشوا في فقر مقدع ،وعانوا من اضطرابات نفسية اجتماعية مثل الاكتئاب والقلق وانعدام الاندماج الاجتماعي وتدني احترام الذات، وغير ذلك من التحديات السلوكية الأخرى.

وتدل الإحصائيات أن ٦٧% من أطفال الشوارع في زيمبابوي قد تسربوا من المرحلة الابتدائية وانتقلوا إلى الشارع، ويبلغ معدل التسرب في كل المدارس الابتدائية والثانوية ٣٠% سنوياً، وارتبط

التسرب من المدرسة بتدهور الظروف المعيشية والفقر وعدم القدرة على دفع الرسوم المدرسية، وبعد المدرسة عن السكن، ونقص التجهيزات التعليمية في المدرسة.

ويمكن القول، أن الحكومة في زيمبابوي ليس لديها أي إعادة تأهيل هادفة لأطفال الشوارع، بل الأسلوب المستخدم هو القمع والعزلة لهؤلاء الأطفال، ومن ثم فقد فشلت الحكومة في اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة دمج أطفال الشوارع داخل المجتمع، وتوصي الدراسة، بضرورة وجود برامج مساعدة لهؤلاء الأطفال ومساعدة أسرهم، وتقديم كافة أنواع الدعم لهم.

٣.دراسة (٣٢٤ – ٣١٩ ,٢٠١٥ ,Nasir and Khalid):

تناولت الدراسة ظاهرة أطفال الشوارع فى جنوب آسيا ، وتوصلت الدراسة إلى أن جنوب آسيا من أكبر تجمعات أطفال الشوارع في العالم،حيث يُقدر عدد أطفال الشوارع في باكستان بحوالي (١.٢) مليون طفل ، وفى الهند ما يقرب من (١٨) مليون طفل،وفى أفغانستان (٣٧.٠٠٠) ألف طفل وفى نيبال ما يزيد عن (٣٥.٠٠٠) ألف طفل ، وفي بنجلاديش يصلون إلى (٥) ملايين طفل.

ومعظم هؤلاء الأطفال يأتون إلى الشوارع من الأسر الريفية الفقيرة لإيجاد فرصة لحياة جديدة، والبعض الآخر يتجه للشارع بسبب سوء المعاملة المنزلية، ومعظمهم متسربون من المدارس قبل أن يحصلوا على التعليم الابتدائي .

ويتعرض هؤلاء الأطفال في الشارع لأخطار الإصابة بالأمراض والعنف والاستغلال الجنسي والقتل وتناول المخدرات، والجوع والعزلة والازدراء، فهؤلاء بحاجة ماسة لاتخاذ إجراءات ففورية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة.

وفيما يلي نموذج لدول جنوب آسيا وهي باكستان وحجم ظاهرة أطفال الشوارع فيها :

يُقدر عدد أطفال الشوارع في باكستان بحوالي (١.٢) مليون طفل، ومازالت أعداد هؤلاء في تزايد، وأظهرت بعض الدراسات الاستقصائية التي أجرتها بعض المنظمات الغير حكومية في باكستان أن ما بين ٨٠% إلى ٩٠% من أطفال الشوارع في باكستان يقعون ضحية للاعتداء الجنسي والجسدي ليس فقط من قبل كبار السن بل من الأطفال الأكبر سنا داخل عصاباتهم، وغالبيتهم من مدمني المخدرات.

ومن العوامل التي أدت إلى تزايد ظاهرة أطفال الشوارع في باكستان : الزيادة السكانية، والهجرة المتزايدة إليها من النازحين (أكثر من أربعة ملايين شخص)، ارتفاع معدل البطالة، ضعف تنفيذ القوانين الخاصة بحماية الطفل ورعايته، انتشار عمالة الأطفال، البيئة المدرسية الطاردة للأطفال.

ويرى(Khan, ٢٠١٩, ٣٤-٣٥) أن الحرمان الاقتصادي والتوسع الحضري أدى إلى التدفق المستمر من الأطفال إلى شوارع المدن الرئيسية في باكستان ، وزادت العوامل الأسرية "من سوء معاملة للأطفال واستغلال" إلى تعقد هذه الظاهرة، ويُعزى ارتفاع عدد أطفال الشوارع في باكستان في المقام الأول إلى تدفق اللاجئين الأفغان، حيث بلغ عددهم ١.٥ مليون لاجئ منهم ٥٩% من الأطفال، وينتهي المطاف بعدد كبير من هؤلاء الأطفال إلى الشوارع دون إشراف أو حماية أو توجيه مما يجعلهم عرضة لمجموعة من المخاطر منها: تعرضهم لسوء التغذية والتقزم والهزال، حيث تشير الدراسات إلى أن ٤٤% من أطفال الشوارع يعانون من سوء التغذية، وكذلك تنتشر

بينهم الأمراض مثل فيروس نقص المناعة والذي ينتشر بصورة كبيرة بين الأطفال في الشوارع بسبب تعاطي المخدرات والممارسات الجنسية المحرمة.

ولكي يتم حل هذه المشكلة فى باكستان فلا بد من اعتراف رسمي من الحكومة بوجود هذه المشكلة ووضعها في أولويات الحكومة، وجمع معلومات دقيقة عن هؤلاء من حيث أعدادهم الفعلية وأماكن الوصول إليهم وكيفية التعامل معهم.

٤.دراسة(٣٥٣, ٣٦١ – ٣٦٠ ,Vameghi et al., ٢٠١٤) :

وتؤكد هذه الدراسة أن إيران من الدول التي تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع، وكشفت الدراسة أن من أهم الأسباب التي دفعت هؤلاء للشارع هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، حيث ينتمي هؤلاء إلى أسر كثيرة العدد وذات دخل منخفض، وغالبية هؤلاء مهاجرون من الريف إلى المناطق الحضرية في إيران، وقلة منهم كانوا من المهاجرين الأفغان وهؤلاء الأطفال من أطفال الشوارع في إيران يعملون في أعمال هامشية في الشوارع ثم يرجعون لأسرهم، فصلتهم بأسرهم متصلة، ونزولهم للشارع كان العامل الأول فيه هو الفقر والبحث عن المال لأنفسهم وذويهم، ولا توجد إحصاءات رسمية عن حجم مشكلة أطفال الشوارع في إيران، ولكن هناك تقديرات غير رسمية بأن عددهم حوالي ٢٠.٠٠٠ عشرون ألفاً يعيشون في طهران، ويعملون في الشوارع ذات الكثافات المرورية المرتفعة.

٥.دراسة (٢٤٨ – ٢٤٢ ,pare, ٢٠٠٤) :

تشير الدراسة إلى أن مشكلة أطفال الشوارع في البرازيل رغم ما بُذل من جهود مازالت قائمة، ومازالت هذه الفئة في حاجة إلى تفعيل حقوقهم والتي منها التعليم، فهناك سياسات جيدة وضعتها الحكومة للتعامل مع أطفال الشوارع، ولكن الأمر يحتاج لترجمة واقعية وخطط حقيقية على أرض الواقع، والأمر كذلك يحتاج إلى دعم من الحكومة ومن منظمات المجتمع المدني، ومازالت هذه الفئة تعاني من النظرة السلبية لهم من قبل المجتمع ، وما زال التحاق أطفال الشوارع في التعليم الرسمي يُواجه بعقبات كتلك التي هي متعلقة بهُوية هؤلاء الأطفال والوصي القانوني المسئول عنهم، وفى المقابل التعليم غير الرسمي لهؤلاء لا تدعمه الحكومة.

٦.دراسة (٣١٦, ٢٠١٥ ,Masten et al.):

تشير الدراسة إلى أن ظاهرة تشرد الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الثمانينيات، وارتفعت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وفي عامي ٢٠١٠/٢٠١١ تم تحديد أكثر من مليون طالب مشرد، وزاد هذا العدد ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى (١.٢٤٠٩٢٥). ونسبة الأطفال المشردين بلا مأوى بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفقاً للمركز الوطني لتعليم الأطفال بلا مأوى والتابع لجامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من ١.٣ مليون طالب أمريكي بلا مأوى، وخلال ثلاث سنوات ٢٠١٤/ ٢٠١٧ شهدت الولايات الأمريكية زيادة في نسبة أعداد الأطفال المتشردين بلا مأوى، لتصل النسبة من ١٠% إلى ٢٠% في بعض الولايات(National Center for Homeless Education, ٢٠١٩, III, iv)

حجم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر:

فيما يتعلق بعدد أطفال الشوارع في مصر، فهناك تضارب في البيانات والإحصاءات، نظراً لتداخل المفاهيم والتعريفات حول من هم أطفال الشوارع؟! فمن الصعوبة حصر الحجم الفعلي لأطفال الشوارع أو تقديره إحصائيا نظرًا لاعتبارات عديدة منها: انتشار الأطفال المشردين في أماكن عديدة، ومع ذلك فيمكن اعتبار الإحصاءات المتاحة مؤشرات عامة تسهم في فهم حجم الظاهرة واتجاهاتها في مصر، إذ يقدر البعض عدد أطفال الشوارع في مصر بنحو (٢) مليون طفل (حافظ، ٢٠١٠، ٩٣-٩٦)،والبعض يقدره بنحو(٣)مليون طفل يعيشون على الأرصفة ومحطات السكك الحديدية وأسفل الكباري وفى الأماكن العشوائية والخربة(الديري،٢٠١١، ٣٣٨)، بينما أعلن مسئولون من المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية أن عدد أطفال الشوارع بلغ حوالي(١٦) ألف طفل (فخري، وعبد الجليل، ٢٠١٧)،(جاويش، ٢٠١٧).

وفي إحصاء لوزارة التضامن الاجتماعي لأطفال الشوارع على مستوى الجمهورية، أظهرت النتائج أن هناك أكثر من (٢٠) ألف طفل يعيشون في مصر بلا مأوى، وهؤلاء يعتبرون بمثابة قنابل موقوتة، وأرضا خصبة للأفكار والجماعات المتطرفة، في ظل فقدانهم للانتماء الوطني. وتعتبر أكثر المحافظات إيواءا لأطفال الشوارع عشرة محافظات (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، الشرقية، المنوفية، السويس، بني سويف، المنيا، أسيوط). وتضم هذه المحافظات (١٣) ألف طفل مشرد (حربي، ٢٠١٨).

وفى إحدى الدراسات(Gurcello. et al., ٢٠٠٩, ٢٥) والتى هدفت الدراسة إلى تعرف خصائص أطفال الشوارع في أحياء القاهرة، كان من أهم نتائجها:

- أن الذكور يشكلون نسبة ٨٥% من أطفال الشوارع بالقاهرة،
- يوجد نسبة ٨٦% من أطفال الشوارع بالعينة لم يستفيدوا من أي جمعية أو منظمة غير حكومية.
- يواجه أطفال الشوارع خاصة الفتيات كثيراً من المخاطر كالاعتداء الجنسي البدني.
- معظم أطفال الشوارع في العينة محرومون من التعليم الأساسي، فحوالي ٢٧% من أطفال الشوارع في عينة الدراسة هم من كانوا يذهبون للمدرسة، أما النسبة الباقية فمنهم لم يذهب للمدرسة مطلقاً (٢٨%)، ومنهم من ذهب وانقطع عن الذهاب للمدرسة (٤٤%).
- حوالي ٦٤% من أطفال الشوارع في عينة الدراسة يقضون غالبية وقتهم بالشارع، وهؤلاء يقيمون في الشارع أو في بعض الأماكن مع أصحابهم.
- تتمثل أنشطة أطفال الشوارع –كما في العينة- في التسول وغسيل السيارات والبيع في الشوارع.
- يعاني (١٦%) من هؤلاء الأطفال من مشاكل صحية مزمنة (أمراض الجهاز النفسي، أمراض جلدية).

والمتأمل فى حجم ظاهرة أطفال الشوارع واتجاهاتها فى مصر تبعا للإحصاءات السابقة - ولو اخترنا على أقل تقدير أن عدد هؤلاء الأطفال حوالي(١٦) ألف طفل – يدرك خطورة الموقف

وأننا أمام مشكلة حقيقية من الممكن أن تكون أحد المعوقات الرئيسة أمام الدولة فى سبيل تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

الآثار والمخاطر التي يواجهها أطفال الشوارع بناء على اتخاذهم الشارع مأوى لهم:

في ظل غياب السياسة الإصلاحية التأهيلية الشاملة للأطفال الذين يعانون بظروف صعبة، وضعف الموارد اللازمة لإعادة تأهيلهم وتمكينهم من حقوقهم المجتمعية التي نص عليها القانون، والنظرة المشوهة والقاصرة لهذه الفئة المهمشة من الأطفال (غزلاني، ٢٠١١، ٥٤)، فإن هؤلاء الأطفال يعانون من مخاطر ومشكلات تواجههم بسبب تواجدهم المستمر في الشارع وعدم وجود مأوى لهم، ومن هذه المخاطر والمشكلات:

- تشرب هؤلاء الأطفال ثقافة الشارع، بما فيها من قيم متناقضة، فالتضامن مع الجماعة لا يمنع قيمة المصلحة الذاتية، وتبادل المشاعر العميقة ليست بديلا عن ممارسة العنف الشديد.
- انتشار ممارسة العنف حتى مع بعضهم البعض، فنحو ٣٠% من إصاباتهم البدنية بسبب الاعتداءات من قبل الزملاء في الشارع (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٥٨-٦٠).
- التعرض للأمراض، وضعف الصحة البدنية بسبب الإصابة بأمراض كالأنيميا، والملاريا، والتسمم الغذائي.
- الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل العصابات أو المارة من البالغين غير الأسوياء في الشارع، وتؤدي هذه الممارسات الجنسية إلى تعرض الأطفال للإصابة بالعديد من المخاطر الصحية كالأمراض النفسية ، والتناسلية، بالإضافة إلى حالات الحمل غير الشرعي
- استغلال العصابات لهم كفريسة سهلة يتم توظيفها في الأعمال الإجرامية والإرهابية (الشهري، ٢٠٠٩، ٢١)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٤٨)،(فهمي،٢٠٠١ ، ١٤٥- ١٤٦)
- التسرب من التعليم والانقطاع عنه في وقت مبكر، مما يؤدي لانتشار الأمية بين أوساط هؤلاء الأطفال من المهمشين (عامر، ٢٠٠٠، ٣٩١)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٤٧).
- ولعل أكبر هذه المخاطر -من وجهة نظر الباحث-هو الانقطاع عن التعليم ، لأن الأمية والجهل هما سلاح العناصر الهدامة فى المجتمع من عصابات وعناصر متطرفة، وكذلك هما طريق الأمراض وممارسة العنف ، ومن ثم فإن سد هذا الباب ومحاربة التسرب من التعليم والانقطاع عنه يعد من الأمور الناجحة لمحاصرة ما سبق من مخاطر، ويؤكد ذك نتائج دراسة(هاشم، ٢٠٠٤، ١١٩)على أطفال الشوارع بالهند ، والتى توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين التسرب من التعليم وزيادة نسبة أطفال الشوارع والأطفال العاملين فى الهند.

العوامل التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع وانتشارها في المجتمع المصري:

تعد ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع المصري، وتكمن خطورتها في شعور هؤلاء الأطفال بالحرمان والنبذ من قبل المجتمع، وتتنامى

هذه الظاهرة في مصر بدرجة تنذر بالخطر؛ مما يستلزم الاهتمام بمواجهتها على المستوى القومي (أحمد، ٢٠٠٨، ١٧).

وتتعدد الأسباب والعوامل المساهمة في ظهور وتضخم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر ما بين عوامل اجتماعية واقتصادية وأسرية وتعليمية، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي بشيء من التفصيل.

١- العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

ففي ظل انخفاض المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن المصري، وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع، فإن الأسرة المصرية قد تدفع أبناءها للخروج للشارع لكسب العيش والحصول على دخل إضافي لها، وقد يهرب الطفل للشارع فلا يعود لأسرته بسبب الظروف الاقتصادية الطاحنة للأسرة في ظل تزايد عدد أفرادها (حافظ، ٢٠١٠، ٩٦)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٣٤)،(فتحي،٢٠٠١، ١٤٤).

وتسهم الهجرة من الريف إلى المدينة كذلك في تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع؛ حيث لا يتوافر للمهاجرين فرص للعمل مناسبة، مما يجعلهم يتوجهون للشارع هم وأطفالهم (أحمد، ٢٠٠٨، ٣٢)،(عامر، ٢٠٠٠، ٣٩٠)،(هاشم،٢٠٠٤، ١١٤).

ومن بين العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، نمو العشوائيات وانتشارها ، وتعتبر العشوائيات من البؤر الأساسية المفرزة والمستقبلة لأطفال الشوارع (فهمي،٢٠٠١، ١٤٣)،(حافظ، ٢٠١٠، ٩٦) ، فغالبية هؤلاء الأطفال يولدون ويعيشون في هذه الأماكن، والتي يتواجد فيها نسبة كبيرة من السكان من ذوي الدخل المنخفض، وتتكدس فيها الأسر في مسكن واحد، وينخفض فيها مستوى الحالة التعليمية والثقافية، ويرتفع فيها معدل الجريمة. وتشغل المجتمعات العشوائية (٣٤٤) كم مربع من مساحة مصر، ويقطنها ١١.٥٦ مليون نسمة، وهي في تزايد مستمر (أحمد، ٢٠٠٨، ٣٦-٣٧).

وتبعا لما سبق، فإن الوضع الاقتصادي للأسرة واحتياجها للدعم المادي، والوظائف غير المنتظمة للآباء، وبقاء الأمهات بلا عمل في ظل تزايد عدد أفراد الأسرة، فإن ذلك كله يسهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع (Temalura and Ricaldi – Coquelin,٢٠٠٥, ١٦٧)

٢- العوامل الأسرية:

تتعدد العوامل الأسرية التي يتعرض لها الطفل بالأسرة، وتدفعه للهروب إلى الشارع والمعيشة فيه، فهناك ما يتصل بحجم الأسرة وتزايد عدد أفرادها، والذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا على عملية التنشئة الاجتماعية، وحجم الرعاية الوالدية، فالأسرة كبيرة الحجم – غالبا – تتميز بانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها بما يؤثر على قدرتها على إشباع احتياجاتهم، ويجعل أبناءها فريسة للتوجه إلى الشارع، وهناك عوامل أسرية أخرى تتعلق بالظروف والأوضاع الأسرية، كانفصال الوالدين وإهمالهم لأبنائهم وعدم اكتراثهم بتصرفاتهم، كما أن معاملة الوالدين لأبنائهم معاملة قائمة على العنف والقسوة والإهمال والحرمان من الإشباعات الأساسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسة لظاهرة أطفال الشوارع (أحمد، ٢٠٠٨، ٣٩-٤٠)،(عامر، ٢٠٠٠، ٣٨٩)،(الديربي،٢٠١١، ٣٣٩)(فهمي،٢٠٠١، ١٤٢-١٤٣) .

وبناء على ما سبق ،فإن الطفل في أسرته يحتاج إلى رعاية والدية وما لم تتحقق هذه الرعاية بسبب انفصال الوالدين، أو غياب دور الأب بالأسرة بسبب الوفاة أو السجن أو الانفصال أو المرض أو الزواج من زوجة أخرى فإن الطفل مآله في أغلب الأحوال إلى الشارع، حيث يترك المنزل ليبحث عن بديل لأسرته (الشهري، ٢٠٠٩، ٢٠)،(اليونسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٨).

ومن واقع إحدى الدراسات الميدانية لأطفال الشوارع فى القاهرة الكبرى، ومن واقع إجابات أطفال الشوارع عن أهم الأسباب التى دفعتهم للشارع(عصر،٢٠١٠، ١٧٤-١٧٦)، تبين أن الأسرة تعد من أهم العوامل التي تدفع الأطفال للشارع ، فالوالدان اللذان يمارسان العنف فى المنزل ضد أطفالهم(ضرب مبرح ،وحرق ، وكي بالنار أو الكهرباء) ، والأسرة التى يتعاطى الوالدان أو أحدهما المخدرات والمكيفات ويرغمون الطفل للنزول للشارع للتسول للحصول على المال ، والأسرة التى تترك أبناءها فريسة سهلة لأصدقاء السوء بسب تدليلها الزائد لأبنائها أو الثقة الزائدة مما يجعل الاطفال يعتادون حياة الشارع ويفضلونها على ما سواها ، فكل هؤلاء الأسر شاركوا فى طرد أطفالهم إلى الشارع وما ترتب على ذلك من انحرافات سلوكية وأخلاقية .

ولعل ما سبق ، يؤكد على الدور الذي من الممكن أن تقوم به الأسرة فى احتضان أبنائها واحتوائهم وحل مشكلاتهم وتذليل العقبات التي تقابلهم ، لأن الأبناء حينما يشعرون بغياب دور الأسرة فإنهم يبحثون عن بديل آخر ، وربما كان هذا البديل الشارع وقرناء السوء.

٣- عوامل تعليمية:

أصبحت المدارس عنصر طرد لكثير من الأطفال بدلا من أن تكون عنصر جذب لهم، تعوضهم عما يفتقدونه في أسرهم، وتعاني العملية التعليمية في كافة مراحلها قصورًا واضحا في المجتمع المصري، ومن مظاهر هذا القصور، ارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول مع نقص الإمكانات المادية والبشرية، وانخفاض مستوى الأداء، بالإضافة إلى سوء العلاقة القائمة بين التلميذ والمعلم (أحمد، ٢٠٠٨، ٤٢-٤٣)،(فهمي،٢٠٠١، ١٤٣- ١٤٤)، حيث يعامل المعلم تلميذه بقسوة، مما يجعل الطفل يكره المدرسة والمدرسين، ويؤدي به ذلك للتعثر في دراسته، مما يدفعه للتسرب من التعليم وترك المدرسة (عامر، ٢٠٠٠، ٣٨٩) (Temalura and Ricaldi-Coquelin, ٢٠٠٥, ١٩٧)

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على أطفال الشوارع في مصر بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الغذاء العالمي، أن (٧٠%) من أطفال الشوارع هم متسربون من المدرسة، بينما لم يلتحق الباقون أصلا بالمدرسة، ولعل من أهم الدوافع لتسرب الأطفال – خلاف ما سبق ذكره – عدم قدرة الطفل على الجمع بين التعليم وعمله لمساعدة الأسرة (حافظ، ٢٠١٠، ٨٢) في ظل عدم قدرة الأسرة على توفير احتياجات أطفالها من التعليم، مع ضعف قدرة التعليم على إحداث حراك اجتماعي في المجتمع مما يفقد قيمته للفرد والمجتمع، فضلا عن تخلي الدولة عن سياسات تعيين الخريجين (أحمد، ٢٠٠٨، ٤٣-٤٤).

ولعل كذلك من العوامل التى تسهم فى التسرب من التعليم عدم المتابعة الجادة من المدرسة للطفل عندما يتغيب من المدرسة ، كما أن هناك عدم تنسيق بين المدرسة والأسرة فى متابعة حضور الطفل وغيابه من المدرسة(عصر،٢٠١٠، ١٧٤).

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد المتسربين من التعليم من سن (٦ – ٢٠) سنة، يصل إلى (١.١٢٢) مليون متسرب منهم ٣٢١.٨ ألف طفل تركوا المدرسة من المرحلة الابتدائية، و ٤٥١.٦ ألف من المرحلة الإعدادية، و (٣٩٤) ألف متسربون من المرحلة الثانوية ،وغالبية المتسربين من التلاميذ يتركزون في محافظتي الجيزة وسوهاج (حسام، ٢٠١٧).

كما تشير نتائج تعداد مصر ٢٠١٧، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن أعداد المتسربين من التعليم من سن (٦-٢٠) سنة والبالغ عددهم (١.١٢٢) مليون متسرب، يمكن تصنيفهم تبعًا لأسباب التسرب إلى النسب التالية، فهناك ٣٧.٢% منهم تسربوا من التعليم بسبب عدم رغبتهم في التعليم، و١٨.٩% تسربوا بسبب الظروف المالية للأسرة، و (٩.٢) تسربوا بسبب تكرار رسوبهم في المدرسة، و٥.٢% تسربوا بسبب صعوبة الوصول للمدرسة، بالإضافة لأسباب أخرى احتلت نسبًا قليلة، مثل الزواج والإعاقة، ووفاة أحد الوالدين (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧، ٢٠).

بعض التجارب الرائدة فى التصدى لظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم فى المجتمع "عربيا ودوليا" :

ا-**على المستوى العربي**: يوجد على المستوى العربي تجارب رائدة يمكن الاستفادة منها فى وضع الرؤية المقترحة للدراسة ، ومن هذه التجارب : تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية ،تجربة المغرب ، تجربة الأردن ، ويمكن فيما يلي بيان هذه التجارب بشيء من التفصيل:

تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية :

في إطار مشروع حماية أطفال الشوارع والذي يشرف عليه المجلس العربي للطفولة والتنمية، تم إنتاج برامج تليفزيونية وإذاعية وأفلام وثائقية توضح وضع أطفال الشوارع، وأنهم مجني عليهم وليسوا جناة، كما تم إصدار عدة كتب عن قصص نجاحات أطفال الشوارع وتمت الاستعانة بالشخصيات الرياضية المحببة للناس للتغيير من النظرة السلبية عن أطفال الشوارع، كما تم عمل لقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة.(الفكيِّ، ٢٠١٣، ٢٠٦ -٢٠٧).

تجربة المغرب :

وفي دراسة(سعيد ،٢٠٠١، ١٥٦،١٦٠) : ارتكزت خطة العمل لإدماج أطفال الشوارع فى المجتمع المغربي على مجموعة من المسلمات كان أهمها:

- ضرورة تنسيق الجهود وتقسيم المهام وفق منظور شمولي وتكاملي تلعب فيه الدولة دورا كاملا للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع إلى جانب الجمعيات المهتمة بالطفولة ،والمنظمات الدولية والإقليمية،وقد أكدت دراسة(عصر،٢٠١٠، ١٨٣-١٨٤)أن هناك جهودا حكومية بالمغرب لمواجهة الظاهرة من خلال المرصد الوطني للطفولة ، وهناك جهود للجمعيات الأهلية مثل جمعية بيتي ، وجمعية فرح ، وتعمل هذه الجمعيات على توفير مأوى مؤقت لهؤلاء الأطفال ، بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات تعليمية من خلال "معلمي الشارع".
- طرح الحلول لظاهرة أطفال الشوارع لا بد وأن يراعي البعد الوقائي والبعد العلاجي معا.

- تحسين أوضاع هؤلاء الأطفال مرهون بتحسين أوضاع أسرهم ،وتوفير رعاية اجتماعية مؤسسية للمحرومين من أسرهم.
- إعطاء الأولوية للأطفال الذين يتركزون فى المناطق والأحياء الفقيرة.

كما نصت خطة العمل لإدماج أطفال الشوارع فى المجتمع المغربي على مجموعة من الآليات كان أهمها (سعيد ،٢٠٠١، ١٥٨- ١٦٢) :

- إنشاء بنك للمعلومات والمشاريع والأبحاث الخاصة بالطفولة.
- تشجيع الأبحاث الجامعية المهتمة بهذه الفئة المهمشة من الأطفال.
- إنشاء مراكز متخصصة لاستقبال أطفال الشوارع من الجهات التى تستفحل وتنتشر فيها الظاهرة.
- الحد من التسرب المدرسي ، والتكوين المهني لهؤلاء المتسربين.
- توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع.
- عمل برامج وخدمات اجتماعية متنوعة لاستيعاب ودمج أطفال الشوارع فى المجتمع ، وتتمثل أهم هذه البرامج فى : برامج الرعاية الاجتماعية والصحية (تلبية الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وعلاج) ، وبرامج التأهيل والتكوين(محو الأمية ، التكوين المهني) ، وبرامج تربوية وترفيهية (تربية دينية وخلقية،أنشطة فنية ورياضية ، توعية صحية) ، وبرامج موجهة لأسر أطفال الشوارع لتحسين أوضاعهم وتوعيتهم .

- تجربة الأردن:

وفى دراسة (الخوجا ،٢٠٠١، ١٧٩-١٨١) عن أطفال الشوارع بالأردن ، رصدت الدراسة مجموعة من البرامج والحملات الموجهة لأطفال الشوارع بالأردن والتى منها :

برنامج الرقابة والتفتيش على الأطفال المتسولين من قبل وزارة التنمية والأمن العام.

برنامج تحسين المستويات المعيشية للأسر الفقيرة ، من خلال تقديم القروض الزراعية من الدولة، وكذلك من خلال الجمعيات الخيرية والتي تسهم بنصيب كبير فى توفير الدعم المادي خاصة لأسر الأطفال غير الأردنيين ، والذين لا تنطبق عليهم شروط صندوق المعونة الوطنية.

حملات توعية تنظمها هيئة العمل الوطني للطفولة حول حقوق الطفل وعمالة الأطفال.

حملات إعلامية فى المدارس ووسائل الإعلام حول حقوق الطفل.

ب-على المستوى الدولي: توجد على المستوى الدولي تجارب رائدة فى التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ، وقد تمت الاستفادة من هذه التجارب فى وضع الرؤية المقترحة للدراسة ، وقد حرصت الدراسة على تناول مجموعة من التجارب متنوعة تغطى قارات العالم ، فهناك تجارب لدول أفريقية مثل كينيا ، جنوب أفريقيا ، ودول أسيوية مثل الهند ،والفلبين ، وفيتنام ، ودول تنتمى لأمريكا الشمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوربية مثل لندن ،هولندا ،ألمانيا ، وفيما يلى عرض لهذه التجارب بالتفصيل:

تجربة كينيا :

يمكن فيما يلي بيان مجموعة من الخطوات والتي أخذت بها كينيا في دمج أطفال الشوارع في برامج التعليم غير الرسمي (Kisirkoi, ٢٠١٦, ٩٢-٩٣) :

تتمثل أولى خطوات الدمج في برامج التعليم غير الرسمي في تحديد الاحتياجات الخاصة بأطفال الشوارع، ومعرفة مستوى الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التي وقعت عليهم جراء عيشهم بالشارع وذلك من أجل مراعاة ذلك من خلال المناهج والأنشطة المقدمة لهم؛ لتعديل سلوكهم نحو الاتجاه المطلوب، وتمكينهم من اكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة، وتسمى هذه الخطوة بمرحلة إعادة التأهيل لأطفال الشوارع حيث يتعرضون لدورات تثقيفية يتم من خلالها معالجة الموضوعات الأخلاقية والممارسات السلوكية غير السليمة وما يتعلق بأضرار المخدرات وتعاطيها والأمراض المترتبة عليها، وما يتصل ببعض المهارات الحياتية، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تمهيدية للدخول للمراحل التي تليها من التعليم غير الرسمي، والتي تمتد من سن (٦-١٤) يقضي الطفل من خلالها أربع سنوات ويحصل من خلالها على برامج موازية لما يتم تدريسه بالتعليم الرسمي، وعليه فبانتهاء هذه المراحل يحصل التلميذ على شهادة التعليم الأساسي ويمكن أن يلتحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي في المدارس الرسمية.

وما سبق يتعلق بالأطفال الذين تؤهلهم قدراتهم للتعليم الأكاديمي، لكن هناك أطفالا من الذين تسربوا من التعليم أو لم يلتحقوا به أصلا، ولا تؤهلهم قدراتهم لمواصلة التعليم الأكاديمي وهؤلاء يتم التعامل معهم كالآتي :

المرحلة الأولى (مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال)، حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الحياتية، وتوعيتهم بالأمراض المختلفة. وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومتطلبات وأحوال المتعلمين .

المرحلة الثانية (مرحلة استكشاف المهارات)، فبعد التصحيح النفسي والاجتماعي للأطفال، ينبغي التركيز على تحديد واكتشاف مواهبهم، مع استمرار الدروس المقدمة لإعادة التأهيل على مستويات متقدمة، وتستغرق هذه المرحلة (سنة واحدة).

المرحلة الثالثة (مرحلة تنمية المهارات) ،ويتم التركيز فيها على ممارستهم للمهارات المختلفة تبعًا لاحتياجاتهم وقدراتهم (التلمذة الصناعية)، مع إعطائهم دروس في لغتهم الأم، واللغة الإنجليزية والرياضيات.

تجربة جنوب أفريقيا :

يمثل أطفال الشوارع في جنوب أفريقيا(١٠٪) (٣٠٤ -٢٩٧, ٢٠١٧ , Van Raemdonck) من الأطفال الذين تيتموا أو فقدوا أحد والديهم على الأقل نتيجة لفيروس الإيدز، وتتعدد عوامل وأسباب ظاهرة أطفال الشوارع في جنوب أفريقيا متمثلة في : الفقر، والعنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال، والتسرب من المدرسة، والافتقار إلى مرافق الرعاية البديلة، وضغط الأقران،

وفيما يلي نموذج لأحد المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا (مؤسسة ون كير) وما تقدمه من خدمات للأطفال الذي يعيشون ويعملون في الشارع.

مؤسسة "ون كير" فى جنوب أفريقيا وخدماتها لأطفال الشوارع : تتمثل خدمات هذه المؤسسة في خمس خدمات:

١ - التوعية : حيث يقوم موظفو المؤسسة المنوطون بالتوعية بالنزول للشوارع يوميا، لإنشاء علاقة وحالة من الثقة بينهم وبين هؤلاء الأطفال، من خلال ما يقدمونه لهم من أنشطة فنية ورياضية، ومن ثم تنشأ علاقة من الألفة بينهم، بما ييسر على هؤلاء الموظفين من اصطحابهم لهؤلاء الأطفال لمراكز الإيواء، ومن ثمَّ فطريقة التوعية لا تستند على إجبار الطفل لمغادرة الشارع، بل تشجيعه على اتخاذ القرار المناسب له .

٢- الرعاية المؤقتة وتقديم البرامج: يتم تعليم أطفال الشوارع المهارات المختلفة من خلال ورش العمل والأنشطة الترفيهية والبرامج التعليمية، والتي تساعدهم على إعادة دمجهم في المؤسسات التعليمية العادية، كما تهدف الرعاية المؤقتة لهؤلاء الأطفال إلى إيجاد منزل مؤقت لهؤلاء الأطفال حتى بلوغهم سن ١٨ سنة، وتشتمل البرامج التي يتلقاها هؤلاء الأطفال على دورات في المهارات الحياتية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، والتكنولوجيا، والزراعة، والموسيقى، وتساعد هذه الدورات الأطفال على اكتساب مهارات التعامل مع الآخرين، وتغيير سلوكياتهم للأفضل، وزيادة احترامهم لذواتهم.

٣- الوساطة بين الطفل والأسرة لإعادة دمجهم في الأسرة: حيث يبدأ المسئولون في المؤسسة بلمِّ شمل الطفل مع أسرته ويواجه كل منهما الآخر في مناخ من الانفتاح والحرية في الحديث، حتى يمكن حل المشكلة التي من أجلها هرب الطفل إلى الشارع حتى لا يعود إليه مرة ثانية.

٤- الوساطة في مساعدة أطفال الشوارع وأسرهم للحصول على الغذاء والمنح والتعليم والوظائف: تقوم مؤسسة الرعاية بمساعدة أسرة الطفل في التقدم للحصول على منح اجتماعية (منحة رعاية الطفل وحضانته)، كما تساعد المؤسسة الأطفال على دمجهم في برامج التعليم العادية من خلال التواصل مع المدارس والمدرسين وتزويد الأطفال بالزي المدرس، كما تساعد المؤسسة من يريدون الالتحاق بالجامعة في تخفيض رسوم الالتحاق بالكليات، كما يتم مساعدة أطفال الشوارع في الحصول على وظيفة ملائمة من خلال الوساطة لهم مع أرباب العمل المحتملين، كما يتم عمل برنامج لهم يسمى (ADP) لمدة ثلاثة أشهر لمساعدتهم على الحصول على وظيفة، ويتم عمل معسكرات خاصة لجميع خريجي برنامج (ADP)، وتتم دعوة العديد من أصحاب العمل للحديث عن كيفية دخول هؤلاء الأطفال لسوق العمل .

٥-التوجيه والمتابعة: يقوم موظفو المؤسسة (one care) بالزيارات المنزلية والمتابعة المدرسية أربع مرات في السنة للأطفال الذين تم دمجهم مع أسرهم وفي التعليم ، وذلك للتدخل السريع لحل مشكلاتهم حتى لا يعودوا للشارع مرة ثانية.

تجربة الهند :

تعتبر الهند أكبر دولة في جنوب آسيا، وأكبر موطن تجمع لأطفال الشوارع في العالم فهم يمثلون حوالي ١٠% من إجمالي أطفال الشوارع في العالم، ويقدر عدد أطفال الشوارع بالهند ما يقرب من (١٨) مليون شخص ، ومن أهم الأسباب التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالهند: عدم الاستقرار الأمني بسبب الحروب والنزاعات المنتشرة في أنحاء البلاد، انتشار الفقر، النمو السكاني السريع، العنف العائلي، وعدم الاستقرار الأسري، ضغط الأقران، عدم مراعاة اتفاقية حقوق الطفل وعدم تطبيقها،(Nasir and Khalid, ٢٠١٥, ٣٢٢)، ويتعرض أطفال الشوارع فى الهند للعديد

من المخاطر كالإصابة بالأمراض ، وتعاطي المخدرات، والإيذاء البدني والجنسي(Gaidhane et al., ٢٠٠٨, ٤٣-٤٦، واستغلال نسبة كبيرة منهم فى أعمال غير شرعية كالدعارة والانضمام للعصابات الإجرامية. (هاشم، ٢٠٠٤، ١١٣-١١٤).

السياسات المتبعة لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بالهند :

- هناك برنامج مطبق في (٥٦) مدينة في الهند لدمج أطفال الشوارع في المجتمع، وهذا البرنامج يستهدف الأطفال بلا مأوى وعائلاتهم المتواجدين بالشارع، ويقدم البرنامج الرعاية الغذائية والتعليمية والصحية والقانونية اللازمة لهؤلاء.
- كما تم إنشاء (عصر،٢٠١٠، ١٨١)، "بنك تنمية الطفل" منذ ٢٠٠٤ ، ويديره مجموعة من أطفال الشوارع من خلال إحدى مؤسسات رعاية الأطفال ،ويمنح البنك قروضا لتحسين الظروف المعيشية ،وحسابات البنك مخصصة لأطفال الشوارع والمشردين.
- يتم الاستعانة بنشطاء من أطفال الشوارع والذين تم تأهيلهم فى إدارة مؤسسات رعاية أطفال الشوارع ورعايتهم فى التصدى لظاهرة أطفال الشوارع والتعامل معها. (Gupta, ٢٠١٦, ١١١-١١٩)

تجربة الفلبين :

تعد الفلبين من الدول التى تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع ، وقد رصدت إحدى الدراسات(Roxas, ٢٠٠٣, ٣-١٣) طبيعة هذه الظاهرة بالفلبين، وأهم أسبابها ، وأهم الآليات التى انتهجتها الدولة ومنظماتها الرسمية وغير الرسمية للتصدى لهذه الظاهرة ، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي:

العوامل الرئيسة التي تدفع الأطفال للشارع في الفلبين :

هناك٨٠ % من أطفال الشوارع في الفلبين يتراوح أعمارهم ما بين (١١) عاما إلى (١٤) عاماً، ويمثل الذكور ٧٠% من أطفال الشوارع في الفلبين، والإناث ٣٠%، وعائلات هؤلاء الأطفال لا يقل عدد أفراد أسرهم عن (٦) أفراد أو (٧) أفراد.

ومن أهم العوامل الرئيسة التي تدفع هؤلاء الأطفال للشارع فى الفلبين : الفقر وكبر حجم الأسرة ، وبطالة الآباء وعدم عملهم ، والصراعات العائلية والأسرية والتفكك الأسري ، والتربية العنيفة وسوء معاملة الآباء للأبناء، وعدم توافر فرص عمل مناسبة، والتوزيع غير العادل للموارد والفرص في المجتمع، وعدم توافر السكن المناسب خاصة في المناطق الفقيرة.

أهم الآليات التى انتهجتها الدولة ومنظماتها الرسمية وغير الرسمية للتصدى لهذه الظاهرة : وتتمثل هذه الآليات فى مستويين ، مستوى تعزيز حقوق الأطفال فى الدولة على وجه العموم ، ومستوى التعامل المباشر مع أطفال الشوارع ، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

تعزيز حقوق الأطفال في الفلبين :

تم تعزيز حقوق الأطفال في الفلبين من خلال مجموعة من القنوات أبرزها:

- تم سن مجموعة من القوانين لحماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة والتمييز والإهمال، وكذلك من تشغيل الأطفال دون سن (١٥) عاما في مؤسسات عامة وخاصة.

- تم توقيع اتفاقية تعاون والتزام بين وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية الفلبية واللجنة الوطنية للشرطة والمنظمات غير الحكومية ووحدات الحكم المحلي، ولجنة حقوق الإنسان، وقد دارت الاتفاقية حول احترام حقوق الطفل ومعاملته معاملة إنسانية خاصة في أقسام الشرطة، وقد تم تدريب ضباط الشرطة على إدارة حالات الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.
- تم وضع إطار إستراتيجي وطني في الفلبين لحظة التنمية من أجل الأطفال ٢٠٠٠ – ٢٠٢٥.

التعامل مع أطفال الشوارع في الفلبين : تم التعامل مع أطفال الشوارع على مستويين :

أ – على مستوى الحكومة الفلبينية: تم اتخاذ الإجراءات التالية:

١. تم إشراك مختلف قطاعات المجتمع، وأطفال الشوارع أنفسهم في تحليل ظاهرة أطفال الشوارع وتم توليد وعي نقدي بالمشكلة وأسبابها الجذرية وعلاقتها بالمشكلات الأخرى، وتحديد الاحتياجات الفعلية لهؤلاء الأطفال والتي تتناسب مع ظروفهم.
٢. تم دعوة مختلف فئات الجماهير في لقاءات متعددة لرفع وعيهم بقضية أطفال الشوارع من قادة في المجتمع، وجماعات دينية، وشرطة ومسئولين حكوميين في المدينة، وجيش وقضاة وأساتذة في المدارس والجامعات، وإعلاميين، وعوام الناس؛ وتم تحديد أدوار هذه القطاعات من فئات المجتمع في مساعدة أطفال الشوارع.
٣. تم استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والمجموعات المسرحية المتنقلة، في رفع مستوى الوعي العام مظاهرة أطفال الشوارع ودعمهم من خلال تقديم الخدمات والبرامج المناسبة لهم.
٤. تم عقد العديد من المؤتمرات الوطنية للأطفال في الشوارع، وكان يتم اختيار مجموعات من هؤلاء الأطفال ليكونوا ممثلين عن أطفال الشوارع، ويتم دعوة مجموعة من المسئولين الحكوميين للتواصل مع هؤلاء الأطفال وتلبية اتياجاتهم.
٥. تم تخطيط وتطوير مجموعة من البرامج/ الخدمات استجابة لاحتياجات وظروف أطفال الشوارع، ومن أهم هذه البرامج :

- البرامج المجتمعية : وتستهدف هذه البرامج الأطفال الذين لديهم اتصالات منظمة مع أسرهم والهدف من هذه البرامج هو مساعدة أسر أطفال الشوارع على احتواء أطفالهم وإبعادهم عن الشارع، وتتضمن هذه البرامج تقديم المساعدات لهذه الأسر وتنمية سبل العيش لديهم والمساعدات التعليمية لأبنائهم، كما تم تدريب مجموعة الشباب المتطوعين في المجتمعات المستهدفة لتمكينهم من إجراء جلسات مع الأطفال وذويهم لتقديم المشورة.
- البرامج الموجهة للأطفال في الشوارع مباشرة: وهي برامج موجهة للأطفال حيث يعيشون ويعملون، وهي موجهة في الأساس للأطفال الذين لديهم اتصالات غير منتظمة مع عائلاتهم، وتهدف هذه البرامج هذه البرامج إلى مساعدة الطفل على العودة لأسرته أو الدخول في مأوى مؤقت وذلك من خلال معلمي الشوارع والعاملين الميدانية والذين ينزلون للشارع ويقيمون حوارات غير رسمية مع هؤلاء الأطفال، لإقناعهم لانتقال إلى مراكز للإيواء المؤقتة أو الرعاية السكينة.

- البرامج المستندة إلى المركز: وتستهدف هذه البرامج الأطفال الذين فروا من المنزل، أو تيتموا تماماً أو قطعوا علاقاتهم تماما مع أسرهم، ويتم توفير مراكز لإيواء هؤلاء الأطفال وتوفير بيئة داعمة ورعاية بديلة لهم (برنامج رعاية الحضانة لأطفال الشوارع).
- وتهدف فئات البرامج السابقون إلى دعم أطفال الشوارع وأسرهم من خلال المساعدات الائتمانية والقروض الاجتماعية، وتقديم المشورة، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية.

٦. تم تنمية الموارد البشرية، والتي تتمثل في ترقية قدرات الأفراد من خلال عمل دورات تدريبية من قبل منظمة شيالدهوب للمتطوعين في المنظمات المجتمعية، ومعلمي الشوارع، والأخصائيين الاجتماعيين ومديري البرامج، وأولياء الأمور.

٧. تم صياغة السياسات والإجراءات بناء على خبرة العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال لتوجيه تنفيذ البرنامج.

٨. تم تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتوليد الدعم للبرامج والخدمات، وهذا أدى إلى ارتفاع عدد البرامج الموجهة لأطفال الشوارع حتى وصلت البرامج إلى (٣٥٠) برنامجا على مستوى البلاد.

٩. تم إجراء رصد وتقييم للمشاريع، لتدوين نتائج هذه المشاريع ومدى تأثيرها الإيجابي على الأطفال وأسرهم والمجتمع بأسره.

١٠. إقامة روابط مع الشبكات الدولية والتي لديها خبرات في العمل مع أطفال الشوارع، والتي يمكن أن تكون مصدراً للدعم الدولي مع الدعم المحلي.

ب- التعامل مع أطفال الشوارع على مستوى المنظمات غير الحكومية :

يعمل في مجال دعم وحماية حقوق الطفل في الفلبين، (١٢) اثنا عشر شبكة من المنظمات غير الحكومية، والتحالفات مثل: شيالدهوب، والمجلس الوطني للتنمية الاجتماعية، الحركة الفلبينية لمرتكبي الجرائم ضد الشباب، وهذه التحالفات من المنظمات غير الحكومية موجودة منذ ١٩٩٤، والهدف منها في الأساس، رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ومن التحالفات التي تعمل من أجل أطفال الشوارع والتحالف الفلبيني بين المدن من أجل الأطفال، ولهذا التحالف فرقة عمل تعمل لخدمة أطفال الشوارع في (٢٢) مدينة في الفلبين.

وعلى المستوى المحليِّ، هناك مجالس لحماية الأطفال وتم تشكيلها في إطار قانون رعاية الطفل والشباب بتفويض من وزارة الداخلية والحكم المحلي. منذ أغسطس ٢٠٠٢، ومن أهم لجان هذه المجالس: لجنة الصحة، لجنة التعليم، لجنة الطفولة المبكرة

وترى دراسة(عصر،٢٠١٠، ١٨٠) أن من أهم الإجراءات التى اتخذتها الفلبين فى تعاملها مع ظاهرة أطفال الشوارع :

إنشاء مجلس أعلى أو هيئة تنسيقية عليا للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع ، على أن تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة ، والهيئات الأهلية ،والمنظمات المانحة والممولة.

إعداد وتأهيل كادر متخصص ومدرب من المعلمين يطلق عليهم "معلمو الشارع"، ينطلقون حيث يتواجد أطفال الشوارع ، ويقومون بلقاءات معهم متنوعة تعليمية وترفيهية وتأهيلية.

تجربة فيتنام :

يقدر العدد الإجمالي لأطفال الشوارع في فيتنام (١٨-٩ ,Hong and Ohno, ٢٠٠٥).
بحوالي(٢١) ألف طفل تبعاً للإحصاء السنوي التي تقوم بهخ المنظمة الوطنية في فيتنام، وتكمن أهم أسباب توجه الأطفال إلى الشارع إلى أسباب أسرية، كالتفكك الأسري بسبب الانفصال، وتشير الإحصاءات إلى أنه يوجد (١٢٠.٠٠٠) ألف طفل يعانون من التفكك الأسري بسبب انفصال الوالدين أو موتها، وتشير التقديرات أن حوالي ٣% من هؤلاء يتجهون إلى الشارع، وفي إحدى الإحصاءات للجنة السكان والأسرة والطفل في هانوي – بفيتنام وجدوا أن (١٢%) من الأطفال الذين تم مقابلتهم كأطفال شوارع كانوا من أسر مفككة، وأسر بها عنف منزلي.
وهناك بعض الأسر تجبر أطفالها على ترك المدرسة والتوجه للعمل من أجل الحصول على المال بسبب الفقر، وهناك من الأطفال من يترك المدرسة لا بسبب الأسرة ولكن بسبب رفقاء السوء ويتجهون إلى الشارع حيث المخدرات والدعارة،.

آليات مقترحة لحل مشكلة أطفال الشوارع في فيتنام:

تقدم دراسة (٢٩ -٢٨ ,Hong and ohno, ٢٠٠٥) مجموعة من الآليات المقترحة لحل مشكلة أطفال الشوارع في فيتنام والتي منها :

١. تصميم برامج مناسبة توفر الحماية والرعاية لأطفال الشوارع.
٢. إذا كنا نسلم بأن أطفال الشوارع ليسوا متجانسين، وكل فئة منهم تواجه وضعاً مختلفا وتطلب مساعدة مختلفة، فالأمر يتطلب أن تكون مساعدة هؤلاء تتوافق مع نوع واحتياجات كل فئة من فئات هؤلاء الأطفال، وإلاَّ فالدعم غير المناسب سيؤدي لفشل النتائج وإضاعة الوقت والمال.
٣. بعد تلقي الطفل التعليم أو التدريب المناسب يحتاج الأطفال لمساعدة إضافية من أجل الحصول على وظيفة مستقرة وبناء عائلة آمنة.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

ظاهرة تشرد الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الثمانينيات، وارتفعت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وفي عامي ٢٠١١/٢٠١٠ تم تحديد أكثر من مليون طالب مشرد، وزاد هذا العدد ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (١.٢٤٠.٩٢٥). ٣١٦ ,٢٠١٥ , .Masten et al)) ونسبة الأطفال المشردين بلا مأوى بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفقاً للمركز الوطني لتعليم الأطفال بلا مأوى والتابع لجامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من ١.٣ مليون طالب أمريكي بلا مأوى، وخلال ثلاث سنوات ٢٠١٤/ ٢٠١٧ شهدت الولايات الأمريكية زيادة في نسبة أعداد الأطفال المتشردين بلا مأوى، لتصل النسبة من ١٠% إلى ٢٠% في بعض الولايات(National Center for Homeless Education, ٢٠١٩, III, iv)

معوقات انتظام الأطفال بلا مأوى في المدرسة (التعليم): تعتبر هذه المعوقات بمثابة حواجز يواجهها الأطفال المشردون بالولايات المتحدة الأمريكية في السعي لتحقيق المساواة في التعليم ، فكما رصد تقرير لإدارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية أعُد للكونجرس، أن من أسباب عدم انتظام الطفل المشرد في المدرسة؛ عم توافر وسائل نقل التلميذ من وإلى المدرسة، يضاف إلى ذلك

المتطلبات البيروقراطية للتسجيل في المدرسة، فهناك بعض المناطق التعليمية تشترط أن تكون الأسرة مستوفية متطلبات الإقامة بالمنطقة، كما قد يمنع الطفل عند التسجيل في المدارس التي يتطلب التحاق الأطفال بها وجود وصي قانوني أو أحد الوالدين، وهذا يمثل صعوبة للأطفال الذين لا عائل لهم، وهناك بعض الحواجز الاجتماعية التي تواجه الطلاب بلا مأوى في الحصول على التعليم المناسب، والتي منها شعور الطفل بالخجل ووصمة العار لأنه ينتمي لأسرة لا مأوى لها، أو بسبب مظهره غير اللائق.

ومن ثم، فهناك ضرورة لوضع تشريعات توفر للمشردين من الأطفال المساواة في الحصول على التعليم والوصول إليه، فلا تزال حقوق واحتياجات الأطفال المشردين يتم تجاهلها، ومن ثم فهناك ضرورة لأن يكون هناك خطة للدولة محدد بها ما ستقوم به كل ولاية ومنطقة مدرسية لعلاج هذه الظاهرة. (Tanabe et al., ٢٠١١, ٥٣-٥٧)

الخدمات التعليمية المقدمة لأطفال الشوارع فى الولايات المتحدة الأمريكية: يُقدم قسم التربية (إدارة التربية) في مدينة نيويورك بعض الخدمات التعليمية لأطفال الشوارع والمشردين، ولدى إدارة التربية بمدينة نيويورك وحدة أو مركز متخصص في شئون الطلاب المشردين وهذا المركز مزود بخبراء في إعداد المحتوى المناسب لهؤلاء الأطفال، والذين لديهم القدرة في التعامل مباشرة مع هؤلاء المشردين من الأطفال، وهناك مراكز في نيويورك متخصصة في تقديم المساعدة والتدريب في جميع أنحاء الدولة للمتعاملين مع الأطفال المشردين ، وفي السنة المالية ٢٠١٧ خصصت مدينة نيويورك، ١٠.٣ مليون دولار لدعم مبادرات للطلاب الذين يعيشون في الملاجئ والذين يعيشون في سكن مؤقت.

ومن البرامج التي تدعمها إدارة التربية في نيويورك، برنامج محو الأمية للمرحلة الابتدائية لطلاب الملاجئ، ودورات تكنولوجية للمتعاملين مع هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية والعقلية للمدارس التي بها أعداد كبيرة من طلاب الملاجئ. (Nathanson, ٢٠١٧))

تجارب أوربية :

لم تسلم الدول الأوربية من ظاهرة أطفال الشوارع ، أو كما يسمونها "أطفال بلا مأوى" ، وتمتد الرعاية لهؤلاء الأطفال حتى سن الشباب ٢٥ عاما ، ومن هذه التجارب :

تجربة لندن : حيث تجوب المنظمات الأهلية الشوارع ليلا من خلال ممثليها لتقديم أشكال المساعدات المختلفة لأطفال الشوارع من مأكل ومشرب وملبس وأغطية ، وتوفير أماكن مؤقتة للرعاية وتناول الوجبات والالتقاء مع الاخصائيين الاجتماعيين.

تجربة هولندا : حيث تنظم الجمعيات الأهلية إقامات دائمة ومؤقتة للأطفال والشباب الذين يتركون أسرهم ، وتنظم لهم لقاءات لإعادة التأهيل وتقويم السلوك.

تجربة ألمانيا: يوجد بها نصف مليون من أطفال الشوارع ، ويتم تقديم سبل الرعاية لهم من أجل إعادة تاهيلهم مرة أخرى من خلال النشطاء بالجمعيات الأهلية. (عصر، ٢٠١٠، ١٨٢-١٨٣):

بعض الآليات والإجراءات التربوية اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع :

يمكن فيما يلي ذكر بعض الآليات والإجراءات التربوية اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع من خلال استعراض ما ذكرته الدراسات السابقة من مقترحات وحلول وإجراءات :

اقترحت دراسة (عبد الحافظ ،٢٠٠٤، ٩٢-٩٣)خطة لمكافحة ظاهرة أطفال الشوارع ، وهذه الخطة كان لها شقان : خطة عاجلة ، وخطة طويلة الأجل، فأما الخطة العاجلة فتتمثل فى وضع برنامج فوري لرعاية هؤلاء الأطفال الموجودين بالشارع يقوم على تحديد أماكن تواجدهم ، ومتابعة أنشطتهم وسلوكياتهم،وتوفير نظام تعليمي وتدريبي عاجل لهؤلاء من خلال التنسيق مع الجهات المسؤولة ، أما فيما يتعلق بالخطة طويلة الأجل ، فتتمثل إجراءاتها في الآتي: إنشاء شبكة معلومات عربية لتوفير الإحصاءات والمعلومات اللازمة عن أطفال الشوارع ، التوعية بمخاطر وعواقب الظاهرة على المستوى المجتمعي، مكافحة الظاهرة عن طريق التعليم والتدريب، دعم نظام الأسر المنتجة لتوفير مستوى معيشى ملائم للأسر الفقيرة.

وتوصلت دراسة(هاشم، ٢٠٠٤ ،١١٨-١٢٠) إلى أن حماية أطفال الشوارع والأطفال العاملين من أخطار الإساءة التى يتعرضون لها تتطلب إجراءات وقائية ، وأخرى للحماية ، وتتضمن الإجراءات الوقائية : نشر الوعي بين أفراد المجتمع وخاصة الآباء والأطفال، بينما تتضمن إجراءات الحماية : تصميم استراتيجيات لتوفير المساندة النفسية والتعليمية لهذه الفئة ، وتدريبهم على المهارات المهنية، ، وتوفير تعليم غير رسمي جيد لأطفال الشوارع ، يتوافر فيه المعلم المدرب للتعامل مع هذه الفئة ، والمناهج المناسبة لاحتياجاتهم،مع وجود مرونة فى تحويل الطالب إلى نظام المدرسة الرسمية بسهولة،والعمل على رفع مستوى القدرات المهنية لأطفال الشوارع وإمدادهم بالتدريب المهني المناسب، والعمل على تيسير حصولهم على وظيفة مناسبة وتسويق منتجاتهم.

وفيما يلي يمكن ذكر بعض الآليات حول ما يمكن أن تقوم به الدولة والمؤسسات التعليمية والإعلامية تجاه عملية دمج أطفال الشوارع في المجتمع، وهذا ما يمكن بيانه بالتفصيل فيما يلي :

دور الدولة فيما يتعلق بالسياسات والاعتمادات اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع:

هناك مجموعة من الآليات يمكن أن تقوم بها الدولة يمكن بيانها فيما يلي:

- إنشاء مجلس أعلى أو هيئة تنسيقية عليا للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع ، على أن تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة ، والهيئات الأهلية ،والمنظمات المانحة والممولة.(عصر،٢٠١٠، ١٨٧)،(القريطي،١٧٠،٢٠١٣).
- التوسع فى إنشاء مراكز لاستقبال أطفال الشوارع، خاصة أطفال الشوارع الذين نجح العاملون في الميدان الاجتماعي من استقطابهم والحصول على ثقتهم والتقرب إليهم خلال التعامل معهم في الشارع، ويمكن لهذه المراكز أن تقدم خدمات صحية وثقافية وتعليمية ورياضية وترفيهية، ومهنية، كما يمكن أن تكون هذه المراكز وسيلة مساعدة للأفراد الباحثين عن أبنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدى هذه المراكز عن المترددين عليهم من أطفال الشوارع (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٧٠-٧١).
- تخصيص اعتمادات كافية في الموازنة للبرامج الموجهة للأطفال، لتحسين رفاهية أطفال مصر.
- انتهاج خطة عمل قومية متكاملة للأطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعددة.
- متابعة السياسات العامة ، وتوفير الدعم المناسب للجان حماية الطفل على المستوى المحلي.

- بناء قدرات واضعي السياسات، ومقدمي الخدمة للأطفال.
- التوعية العامة بحقوق الطفل وقانون حمايته (يونيسيف، ٢٠١٠، ٧-٨).
- بناء شراكة من الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع.
- دعم مراكز التعليم المجتمعي المحلي في المناطق الريفية (Temalura and Ricaldi – Coquelin, ٢٠٠٥, ١٧٧, ١٨١).
- إنشاء مجلس قومي لرعاية الأيتام وأطفال الشوارع وفاقدي الرعاية، وهذا ما دعا إليه أحد النواب المصريين، حيث قدم مشروعا لقانون مقترح لإنشاء مجلس قومي لأطفال الشوارع، وأشار إلى أن هذا حق دستوري كفله الدستور المصري لهؤلاء بنص المادة (٨٠) من الدستور المصري والتي تنص على أن تلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة. (سلامة، ٢٠١٨).
- تفعيل قانون الطفل من حيث إتاحة فرص التدريب المهني للصبية في بيئة مناسبة صحيا، ونفسيا، واجتماعيا (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٧٣).
- ينبغي أن لا يتعامل القانون مع أطفال الشوارع باعتبارهم مجرمين يجب معاقبتهم وإيداعهم الحجز فى مراكز الشرطة،ولكن باعتبارهم مشردين يجب تسليمهم لمؤسسات رعاية الأحداث الخاصة بهم والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.(سليمان،٢٠٠٥، ٩٣)
- يلزم دعم صياغة قوانين تهدف إلى حماية حقوق أطفال الشوارع، كما ينبغي توفير المساعدة القانونية المجانية لهم.
- تنظيم ورش عمل ملائمة حول حقوق الطفل لكل من رجال الشرطة والبرلمانيين. (الفكيِّ، ٢٠١٣، ٢٠٤).

دور الدولة تجاه الأسر الفقيرة والتي تعيش تحت ظروف صعبة:

يمكن أن تقوم الدولة بالإجراءات التالية للتخفيف من معاناة الأسر الفقيرة وبالتالي للحد من ظاهرة أطفال الشوارع، والعمل على دمجهم في المجتمع :

- زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة وأطفالها.
- توفير القروض الميسرة للأسر الفقيرة لرفع إنتاجية الأسر وإدماجها في سوق العمل، ومساعدتها فنيا وتسويقيا.
- تعزيز دخل الأسرة من خلال التخفيضات الضريبية، والدعم المجاني للرعاية الصحية، ودعمهم في تعليم أبنائهم (يونيسيف، ٢٠١٠، ٨).
- تطوير المناطق العشوائية وإعادة تخطيطها بما يضمن توفير البنية الأساسية والمرافق اللازمة من مدارس ومستشفيات .(القريطي،٢٠١٣، ١٦٩)
- زيادة الدعم والخدمات للأسر خاصة في المجتمعات العشوائية والشعبية بالمدن، مع التركيز على تنمية قدرات الأطفال والشباب بهذه المناطق بدنيا، وذهنيا، واجتماعيا كبديل لمغريات الشارع (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٧٣).

- وضع برامج محددة الهدف للأسر التي تواجه ظروفا صعبة، تتضمن برامج تثقيفية توجه الوالدين للطرق السليمة في تربية الأطفال (أحمد، ٢٠٠٨، ٦٣) مع التوسع فى برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.(القريطي،٢٠١٣، ١٦٩)

دور المؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

تلعب المؤسسات التعليمية دورا كبيرًا في التقليص والتحجيم من ظاهرة أطفال الشوارع، وذلك من خلال :

- توفير تعليم جيد بهذه المؤسسات، بحيث لا تكون أماكن طرد للأطفال فينقطعون ويتسربون من التعليم ومن ثم يتجهون للشارع، ومن هنا فمؤسسات التعليم يُعوَّل عليها أن تحسِّن من نوعية الخدمة التعليمية المقدمة، وجعل العملية التعليمية أكثر متعة، مع المتابعة الجادة من الإدارة المدرسية للتلاميذ من حيث غيابهم وتسربهم. (اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٧٣)
- كما يمكن أن تقوم المؤسسات التعليمية بإعفاء أبناء الطبقات المتدنية معيشيا من المصروفات الدراسية حتى تساعدهم على استكمال التعليم وعدم الانقطاع عنه بسبب الظروف المادية.(سليمان،٢٠٠٥، ٩١)
- وبالنسبة للتلاميذ الذين لا يبدون ميلا شديدا نحو الدراسة الأكاديمية من ذوي التحصيل المتدني - حتى لا يتسربوا وينقطعوا عن التعليم - فيمكن أن تستحدث لهم مدارس فنية أو صناعية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية يتم التركيز فيها على تعلم القراءة والكتابة ، بالإضافة إلى أنشطة ترفيهية مصاحبة ، مع التركيز على تعليم التلميذ مهنة من خلال ورش تعليمية وإنتاجية ، مع تخصيص رواتب شهرية لهم تلبية لاحتياجاتهم الأساسية.(سليمان،٢٠٠٥، ٩٢)

ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تلعب دورا آخر في دمج واستعادة أطفال الشوارع في مدارسها العادية، ولكن لهذا متطلبات ينبغي تحقيقها حتى تتم عملية الدمج بصورة صحيحة، ومن هذه المتطلبات:

- تقييم شامل لاحتياجات هؤلاء الأطفال.
- توفير قيادة مدرسية مسئولة ومدربة ولديها استعداد وتقبل لدمج أطفال الشوارع في مدارسهم.
- تدريب الموظفين والعاملين بالمدرسة للتعامل مع هؤلاء الأطفال.
- توفير معلمين ذوي خبرة وتدريبهم للتعامل مع أطفال الشوارع.
- الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المتطلبات اللازمة لأطفال الشوارع لدمجهم بالمدارس العادية، فهذه الفئة من الأطفال منهم الكثير من يواجه صعوبات في التعليم ،ومن ثم فهم في حاجة لإعداد برامج خاصة بهم، ويحتاجون وقتا أطول للتعامل معهم، فضلا عن سلوكياتهم في أحاديثهم وانفعالاتهم والتي تحتاج دائما إلى تقويم. Abdul Razak Kuyini, ٢٠١١, ١٦١-١٦٨-١٦٩).

ويرى (Masten,٢٠١٥,٣٢٦-٣٢٧) أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات التي يمكن أن تقوم بها المدرسة للتعزيز من النجاح الأكاديمي للأطفال بلا مأوى أو المشردين، منها

توفير برامج الإثراء الأكاديمي لهم، خاصة إذا كان هؤلاء ينتقلون من مكان لآخر، وتوفير الدعم الأكاديمي والبرامج الصيفية لمنخفضي الإنجاز الأكاديمي، وعمل برامج وأنشطة لتشجيع الحضور للمدرسة، والابتعاد عن أي إجراءات تأديبية فيها تغيَّب للطفل عن المدرسة، والاستعانة بالأخصائيين النفسيين في المدارس التي بها حالات لأطفال بلا مأوى.

وترى بعض الدراسات أن أطفال الشوارع، قد لا يتكيف عدد كبير منهم بشكل جيد في المدارس العادية (الرسمية) فيحتاجون لتعليم غير رسمي(غير نظامي) يُراعى قدراتهم العقلية والتعليمية والعمرية، حيث قد يخجل بعض أطفال الشوارع من الجلوس في الفصل بالتعليم الرسمي مع أطفال هم أصغر منهم سنا، مما يؤثر على نجاح التعليم لديهم، (Kisirkoi, ٢٠١٦, ٩٢).(الخواجا،٢٠٠١، ١٨٢)

ويؤكد ما سبق، مجموعة من الدراسات والتي ترى : أن أطفال الشوارع في حاجة لبرامج وأساليب مختلفة تتماشى مع ظروفهم واحتياجاتهم من حيث المادة العلمية وطرق التدريس المتبعة، حيث يحتاج هؤلاء لإكسابهم العادات والممارسات الصحية السليمة، ومهارات حل المشكلات الاجتماعية والاتصال الفعال، كما يحتاج هؤلاء لنوعية معينة من المعلمين مدربين وعلى مستوى عال من التدريب؛ ليتعاملوا مع هؤلاء الطلاب في إطار خبراتهم ولغتهم التي يستخدمونها (غنيم، ٢٠١٥، ٢٤٧ – ٢٤٨)،(أحمد، ٢٠٠٨، ٥٨-٦٠) (Temalura and Ricaldi – Coquelin, ٢٠٠٥, ١٣٤)

دور الإعلام ووسائله المختلفة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

إن مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع يتطلب تكوين هيئة إعلامية لرصد تطور الظاهرة والعمل على دعم الإيجابيات، والتخلص من السلبيات (الفكيِّ، ٢٠١٣، ٢٠٩)، ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في توجيه الأسر بشأن كيفية التعامل مع أبنائهم وما يتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، وإثارة الوعي في نفوس الأطفال وأسرهم بمخاطر الحياة في الشارع، وتداعياتها السلبية على الطفل وأسرته والمجتمع والتنمية (حافظ، ٢٠١٠، ١٠٨)، وعليه فيمكن لوسائل الإعلام أن تكثف جهودها في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع من خلال عمل برامج صحية واجتماعية وتعليمية لتوعية وتثقيف الأسر فى المجتمعات العشوائية والفقيرة .(سليمان،٢٠٠٥، ٩٣).

وإذا كنا نسلم بأن وسائل الإعلام لها دور كبير فى تكوين الاتجاهات وتغيير السلوكيات ، فيمكن أن توظف وسائل الإعلام فى تغيير نظرة المجتمع السلبية والرافضة لأطفال الشوارع ، وهذا بدون شك له دور فى تيسير عملية دمجهم فى المجتمع.

ومما سبق يتبين، أن مواجهة مشكلة أطفال الشوارع مسئولية قومية تقوم على الجهد الجماعي المنظم والمتكامل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والأهالي والأطفال أنفسهم.(الفكيّ، ٢٠١٣، ٢٠٧).

وفى نهاية هذا المحور من الدراسة والذى تم التعرض فيه لحجم ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، ثم تعرف المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال، والعوامل المؤدية لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري وانتشارها ، وبعض الآليات والإجراءات التربوية

اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع، كان من الأهمية بمكان التعرض فى المحور الذي يليه عما يتعلق بالتنمية المستدامة فى المجتمع المصري، وكيف تؤثر ظاهرة أطفال الشوارع على حركة التنمية المستدامة فى مصر وأهدافها.

المحور الثاني: التنمية المستدامة في المجتمع المصري (المفهوم والأهداف والأبعاد):

ويمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

أولا : مفهوم التنمية المستدامة:

هي تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية (مجاهد، ٢٠١٨، ٢٦)

ومن تعريفاتها كذلك "أنها عمليات مقصودة تتم وفق سياسات عامة لإحداث تقدم اجتماعي معتمد على أسس ثقافية ومعرفية تضمن إحداث التوازن بين التعمير والاستثمار والحفاظ على البيئة (عساف، ٢٠١٥، ٣٦٥).

ويعرفها(جيدنز، ٢٠١٠، ٩٣)،(داود، وعباس، ٢٠١٥، ٧٥) بأنها تنمية تسعى إلى إحداث التوازن في استجاباتها لحاجات الأجيال الراهنة واللاحقة، في إطار من المحافظة على التوازن البيئي كمحور من محاور التنمية.

وتتبنى الدراسة التعريف الأول، لأنه يشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي.

أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٥، ١٥)،(عمامرة، ٢٠١٧، ٣٠٨)،(مجاهد، ٢٠١٨، ٥٠) في الأهداف التالية :

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. ضمان تمتع الجميع بأنماط معيشية صحية.
٣. ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع.
٤. تحقيق المساواة بين الجنسين.
٥. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٦. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٧. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والابتكار.
٨. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
٩. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة للجميع وقادرة على الاستدامة.
١٠. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١١. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، يشعر فيها الجميع بالعدالة في ظل مؤسسات خاضعة للمساءلة.
١٢. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال الاستغلال المتوازن للموارد البيئية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، واحترام حقوق الإنسان

١٣. نشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الرأي والفكر، وإتاحة الفرصة لمشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات السياسية داخل المجتمع.

أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل في ثلاثة أبعاد، بُعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وبعد بيئي، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في إقامة اقتصاد قوي، والبعد الاجتماعي يتضمن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد في الصحة والتعليم والإسكان والاتصالات، وتوفير فرص العمل اللائقة، ومواجهة الفقر والتهميش الاجتماعي. أما البعد البيئي فيهتم بالحفاظ على البيئة واتباع أنماط سلوكية مستدامة تتسم بالعقلانية وترشيد استخدام الموارد (الزنفلي، ٢٠١٢، ٢٠٠-٢٠٢).

ويرى(Gidding et al., ٢٠٠٢, ١٩٤) أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق الأبعاد والمبادئ التالية :

١- حقوق الملكية بين الأجيال
٢- العدالة الاجتماعية بين الأجيال
٣- المسئولية العابرة للحدود
٤- الاعتراف بأهمية التنوع البيولوجي وسلامة النظام البيئي.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

تتمثل متطلبات **تحقيق التنمية المستدامة** في المتطلبات التالية (عمامرة، ٢٠١٧، ٣٠٧)،(الزغبي وآخرون، ٢٠٠٩، ٢٥٤)،(الزنفلي، ٢٠١٢، ٢٠٧-٢٤١) :

١. نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
٢. نظام اقتصادي قوى، يشجع على الاستثمارات.
٣. نظام اجتماعي يسعى للقضاء على الفقر ويوفر فرص عمل ملائمة، وتعليم جيد وظروف معيشية كريمة.
٤. نظام إنتاجي يحترم البيئة ويحافظ عليها.
٥. نظام تكنولوجي متطور يساعد على حل المشكلات.
٦. نظام إداري مرن يصحح من مساره نحو تحقيق الاستدامة.
٧. نظام ثقافي يجعل الأفراد على وعي بما يواجه المجتمع والبيئة من مشكلات.
٨. نظام دولي يعزز من التعاون وتبادل الخبرات.

وبناء على ما سبق ، فإن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة تعد منظومة متكاملة مترابطة كل عنصر فيها يعتمد على الآخر ، فلا نستطيع الادعاء أن النظام السياسي مثلا يستطيع أن يحقق هذه المنظومة بمفرده دون مساعدة من المجتمع وأفراده ومؤسساته ، أو دون وجود نظام إداري وتكنولوجي واقتصادي فعال يضبط هذه المنظومة ويساعد تحقيقها لأهدافها.

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

تبنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ووضعت لها مجموعة من الأهداف ، والأبعاد لتكون موجهة لها في مسيرة التنمية الشاملة ، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية.

ويمكن فيما يلي بيان هذه الأهداف وما يرتبط بها من ابعاد بشيء من التفصيل : (جمهورية مصر العربية، رئاسة مجس الوزراء، وزارة الدولة لشئون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٨، ٥-١٤)،(جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥، ١٧-٣٦).

تتحدد أهداف التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يلي:

بناء اقتصاد فعَّال، توفير الغذاء المناسب للأفراد، تنمية القطاعات الاقتصادية، حماية البيئة والاعتماد على الموارد المتجددة وخفض التلوث، خفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الحكومية لكل المصريين بما يحقق رضا المواطنين

الأبعاد الرئيسة لاستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠:

يركز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة وتشمل، البعد الاقتصادى، والاجتماعى، والبيئي.

- **البعد الاقتصادي**، ويضم أربعة محاور هي: التنمية الاقتصادية، الطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية، فبحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري اقتصاد منضبط يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصادية، وقادر على تحقيق نمو مستدام.

المحور الثاني: الطاقة، فبحلول عام ٢٠٣٠ يصبح قطاع الطاقة قادرا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، بما يؤدي لتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة مع تحقيق الريادة في مجال الطاقة المتجددة، والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي، فبحلول عام ٢٠٣٠ تصبح مصر مجتمعا مبدعا مبتكرا ومنتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، فبحلول عام ٢٠٣٠ يصبح الجهاز الإداري جهازًا كفءً وفعالا ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة.

- البعد الاجتماعي، ويضم أربعة محاور هي: العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة.

المحور الأول: العدالة الاجتماعية، فمن المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، ويساند شرائح المجتمع المهمشة.

المحور الثاني: الصحة، فمن المستهدف أن يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز.

المحور الثالث: التعليم والتدريب، فمن المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز في إطار مؤسسي كفء عادل ومستدام، ومرن ، بما يسهم في بناء شخصية متكاملة، ومواطن معتز بنفسه، مستنير، مبدع، مسئول، يحترم الاختلاف، شغوف ببناء مستقبل بلده.

المحور الرابع: الثقافة، فمن المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، وتستهدف تمكين المواطن المصري من وسائل المعرفة لتصبح

مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميا.

- **البعد البيئي**، ويشمل محورين: البيئة، التنمية العمرانية.

المحور الأول: البيئة، فبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون البعد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويُدعم عدالة استخدامها، والاستخدام الأمثل لها، والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويسهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية، مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

المحور الثاني: التنمية العمرانية، فبحلول عام ٢٠٣٠ ستكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنموية أكثر توازنا وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم

جهود الدولة المصرية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

عندما وضعت الدولة المصرية استراتيجية منذ ٢٠٠٣ للتعامل مع أطفال الشوارع"أطفال بلا ماوى"، بدأت الجمعيات الأهلية والوزارات المعنية تسير بخطى سريعة لتحقيق هذه الاستراتيجية ، وكان من أهم هذه الجمعيات العاملة فى مجال أطفال الشوارع : جمعية قرية الأمل،جمعية طفولتي ، وقد شاركت هاتان الجمعيتان بأنشطة متعددة ، تمثلت فى : مراكز استقبال، أماكن إقامة مؤقتة ودائمة،تأهيل مهني،أنشطة رياضية،تشغيل الشباب،التنسيق مع وزارة الداخلية لرعاية الأحداث، توفير التأمين الصحي لأطفال الشوارع).

ومن المشروعات التى قامت فى مصر لخدمة أطفال الشوارع ، مشروع المدارس الصديقة،وقام هذا المشروع تحت رعاية منظمة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم المصرية وبرنامج الغذاء العالمي، وقد استهدف هذا المشروع تعليم أطفال الشوارع ، وتم بالفعل إعداد منهج خاص بأطفال الشوارع من واقع احتياجاتهم، وتم تجهيز ٢٨ مدرسة تستضيفها الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال أطفال الشوارع ، وأمكن من خلال هذه المدارس إعادة بعض أطفال الشوارع إلى التعليم الرسمي.(عصر،٢٠١٠، ١٨٤-١٨٥).

وبدأت الدولة المصرية تتحرك مرة أخرى بعد أن وضعت استراتيجيتها في التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ، لمواجهة مشكلة وظاهرة أطفال الشوارع لتحقق من خلال هذه المواجهة ما حددته من أهداف تتمثل في بناء اقتصاد فعال، وتوفير الغذاء المناسب للأفراد وخفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الحكومية لكل المصريين بما فيهم أطفال الشوارع، وعليه قامت وزارة التضامن بالتعاون مع صندوق تحيا مصر بتبنى استراتيجية لتنفيذ برنامج الرئيس السيسي في مشروع أطفال بلا مأوى، من خلال تمويل (١٦٤) مليون جنيه، منهم (١١٤) مليون جنيه من الصندوق، و(٥٠) مليون جنيه من دعم وإعانات جمعيات التضامن الاجتماعي.

وأضاف مسئولون عن مشروع أطفال بلا مأوى، بأنه تم تخصيص (١٧) أتوبيس يجوبون في المحافظات للبحث عن أطفال الشوارع، وتوفير خط ساخن للاتصال بالمشروع في حال وجود طفل بلا مأوى، واستطاع المشروع التعامل مع أكثر من (١٠) آلاف طفل و(٥٠٠) طفل في غضون سنة، منهم (٦٤٥) طفل تم دمجهم في المجتمع (حربي، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة للدولة المصرية إلا أن الظاهرة والمشكلة ما زالت قائمة، والأمر يستدعى أن تتعامل الدولة مع المشكلة على مستويين، مستوى وقائي للأطفال الذين يعيشون مع أسرهم في ظروف صعبة اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا وأسريًا، حتى لا تدفعهم هذه الظروف للهرب إلى الشارع، والمستوى الثاني للمواجهة هو المستوى العلاجي لأولئك الأطفال الذين هم موجودون بالفعل في الشارع كمأوى لهم، وهؤلاء هم في حاجة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع وحمايتهم، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تضافر جهود الحكومة مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ووسائل إعلامية.

ومن خلال استعراض ما تضمنه هذا المحور من أهداف وأبعاد ومتطلبات للتنمية المستدامة ، وما تبنته الدولة المصرية من جهود لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠يتضح مدى الارتباط والتأثير والتأثر بين ظاهرة أطفال الشوارع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر، فالتنمية المستدامة حينما تتحقق أهدافها من قضاء على الفقر وتقديم تعليم جيد إلى غير ذلك من أهداف ،فإنه بطبيعة الحال سيساعد ذلك على القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ، كما يساعد ذلك على دمجهم فى المجتمع ، ومن جهة أخرى فإن القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم فى المجتمع المصري سوف يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لأن هؤلاء لو تم إدماجهم فى المجتمع سيكونون أداة بناء فيه ، أما لو تركناهم فسينضمون كأفراد فى عصابات أو جماعات إرهابية او إجرامية ، ومن ثم فسيكونون حجر عثرة أمام تحقيق المشروع التنموي المستدام فى مصر.

ولكي تتحقق عملية دمج أطفال الشوارع على أرض الواقع فى المجتمع المصري ، فلا بد من تحقيق بعض الآليات والإجراءات ، وهذا ما سيتناوله المحور الثالث فيما يلي ، من خلال طرح رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

المحور الثالث: الرؤية التربوية المقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

تعد هذه الرؤية التربوية المقترحة محاولة من الدراسة لوضع إطار فلسفي تربوي يتضمن مجموعة من المتطلبات والإجراءات والآليات والتي لو تم الأخذ بها لأسهم ذلك فى دمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري ولساعد ذلك فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠، ويمكن فيما يلي تناول هذه الرؤية بشيء من التفصيل :

١) فلسفة الرؤية التربوية المقترحة :

تقوم هذه الرؤية التربوية المقترحة على فلسفة مفادها، أننا لو نجحنا في دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري فإننا بذلك سنستطيع أن نحقق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، فإذا كانت التنمية المستدامة تسعى إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وتوفير أنماط

معيشية صحية، وتعليم جيد وشامل للجميع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، وتوظيف القدرات البشرية التوظيف الأمثل في جميع المجالات، فإن ذلك لن يتحقق فعليًا أو كليًا طالما كان هناك فئات مهمشة في المجتمع تعاني من الإهمال ومعزولة عن المجتمع ولا تشارك في بنائه؛ لأنها تشعر أنها منبوذة منه، ومن ثَمَّ فإن هؤلاء بدلا من أن يكونوا أداة بناء في المجتمع وتنميته وتطويره، سيكونون معاول هدمٍ وأدوات تخريب، فينضمون لأفراد العصابات أو الجماعات الإرهابية التي تستخدمهم في هدم وتخريب البلاد.

٢) أهداف الرؤية التربوية المقترحة :

تسعى الرؤية التربوية المقترحة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

أ-دمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة -رؤية مصر ٢٠٣٠.

ب- تغيير الصورة الذهنية عن أطفال الشوارع ، وإعادة النظر في التعامل معهم كمجرمين أو كفئة مهمشة منبوذة من المجتمع ، واحتوائهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أدوات بناء فيه، من خلال اكتشاف قدراتهم ومواهبهم وتدعيمها وتنميتها وتوظيفها لخدمة المجتمع.

ت- لفت نظر أصحاب القرار في الدولة المصرية إلى أهمية اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات والتي قد أخذت بها بعض الدول والاستفادة منها كخبرات فى احتواء الظاهرة والقضاء عليا.

ث- إغلاق منابع الفكر المتطرف ومنابع الجريمة، حيث يستغل هؤلاء الأطفال من قبل عصابات إجرامية وجماعات متطرفة، ويربَّى هؤلاء على قيم واتجاهات وأفكار معادية للمجتمع .

ج- استنفار واستنهاض كافة مؤسسات المجتمع وبيان مسؤوليتها الكاملة فى احتواء ظاهرة أطفال الشوارع ، فالدولة وحدها لا تستطيع احتواء الظاهرة وحلها ، بل على الأسرة والإعلام والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدنية الدور الأكبر فى حل هذه المشكلة.

٣) المنطلقات الأساسية للرؤية التربوية المقترحة:

تستند الرؤية التربوية المقترحة إلى جملة من المنطلقات الأساسية، والتي هي نتاج لما توصلت إليه الدراسات السابقة في الإطار النظري، ويمكن حصر هذه المنطلقات فيما يلي:

- لا بد من الاعتراف المسبق بوجود ظاهرة أطفال الشوارع ، وأنها واقع لا يمكن التغافل عنه ، نظرا لتزايد أعدادهم يوما بعد يوم، ومن ثم فإن هناك ضرورة ملحة للتعامل مع هذه الظاهرة بجدية وبصورة متكاملة.
- لا يمكن للمجتمع المصري أن يحقق أهداف التنمية المستدامة -رؤية مصر ٢٠٣٠ فى ظل وجود هذه الفئة المهمشة والمهملة فى المجتمع ، والتى بدلا من أن يستعان بها كأداة بناء فى المجتمع ، يستخدمها البعض من أصحاب الأهداف الهدامة فى زعزعة أمن المجتمع وإشاعة الفوضى فيه.

- إن دمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري من الممكن أن يساعد فى تعزيز ولائهم وانتمائهم للمجتمع ، والذي قرر أن يمد لهم يد العون والمساعدة ويسعى لتلبية متطلباتهم التي افتقدوها من قبل.
- يحيط بهؤلاء الأطفال مجموعة من المخاطر والتي تهدد كيانهم وتتخذ أشكالا متعددة سواء كانت فى صورة مرض أو ممارسة عنف أو استغلال جنسي أو غير ذلك ، مما يستدعي مساعدتهم ، وانتشالهم من الشارع، وتقديم كافة أنواع الرعاية لهم .

ولعل ما سبق من منطلقات، يؤكد أهمية التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها حتى تتحقق أهداف التنمية المستدامة -رؤية مصر ٢٠٣٠ على أرض الواقع.

(٣) آليات وإجراءات تحقيق الرؤية التربوية المقترحة :

تتمثل آليات وإجراءات تحقيق الرؤية التربوية المقترحة لدمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى الآليات التالية:

١. آليات خاصة بدور الدولة فيما يتعلق بالسياسات والاعتمادات اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع ، ودورها تجاه الأسر الفقيرة والتي تعيش تحت ظروف صعبة: وتتمثل هذ الآليات فى الآتي:

١. إشراك مختلف قطاعات المجتمع، وأطفال الشوارع أنفسهم في تحليل ظاهرة أطفال الشوارع وتوليد وعي نقدي بالمشكلة وأسبابها الجذرية وعلاقتها بالمشكلات الأخرى، وتحديد الاحتياجات الفعلية لهؤلاء الأطفال والتي تتناسب مع ظروفهم.

٢. دعوة مختلف فئات الجماهير في لقاءات متعددة لرفع وعيهم بقضية أطفال الشوارع من قادة في المجتمع، وجماعات دينية، وشرطة ومسئولين حكوميين في المدينة، وجيش وقضاة وأساتذة في المدارس والجامعات، وإعلاميين، وعوام الناس؛ وتحديد أدوار هذه القطاعات من فئات المجتمع في مساعدة أطفال الشوارع.

٣. استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والمجموعات المسرحية المتنقلة، في رفع مستوى الوعي العام بظاهرة أطفال الشوارع ودعمهم من خلال تقديم الخدمات والبرامج المناسبة لهم.

٤. عقد العديد من المؤتمرات الوطنية للأطفال في الشوارع، واختيار مجموعات من هؤلاء الأطفال ليكونوا ممثلين عن أطفال الشوارع، ودعوة مجموعة من المسئولين الحكوميين للتواصل مع هؤلاء الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

٥. انتهاج خطة عمل قومية متكاملة للأطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعددة.

٦. إنشاء مجلس أعلى قومي أو هيئة تنسيقية عليا للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع وفاقدي الرعاية، على أن تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة ، والهيئات الأهلية ،والمنظمات المانحة والممولة.

٧. توقيع اتفاقية تعاون والتزام بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية ووحدات الحكم المحلي، حول احترام حقوق الطفل ومعاملته معاملة إنسانية خاصة في أقسام الشرطة، وتدريب ضباط الشرطة على إدارة حالات الأطفال الذين

يعيشون في ظروف صعبة.

٨. التوسع فى إنشاء مراكز لاستقبال أطفال الشوارع، خاصة أطفال الشوارع الذين نجح العاملون في الميدان الاجتماعي من استقطابهم والحصول على ثقتهم والتقرب إليهم خلال التعامل معهم في الشارع، ويمكن لهذه المراكز أن تقدم خدمات صحية وثقافية وتعليمية ورياضية وترفيهية، ومهنية، كما يمكن أن تكون هذه المراكز وسيلة مساعدة للأفراد الباحثين عن أبنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدى هذه المراكز عن المترددين عليهم من أطفال الشوارع.
٩. وضع تشريعات توفر للمشردين من الأطفال المساواة في الحصول على التعليم والوصول إليه، فلا تزال حقوق واحتياجات الأطفال المشردين يتم تجاهلها، ومن ثم فهناك ضرورة لأن يكون هناك خطة للدولة محدد بها ما ستقوم به كل محافظة ومنطقة مدرسية لعلاج هذه الظاهرة.
١٠. عمل خطة سنوية على مستوى كل محافظة من محافظات مصر للتعامل مع أطفال الشوارع الموجودين بكل محافظة، وكيفية دمجهم فى المجتمع ، مع توفير خط ساخن بكل محافظة للإبلاغ عن وجود أطفال بلا مأوى ، وتخصيص فريق عمل ومجموعة من الأتوبيسات فى كل محافظة للبحث عن هؤلاء الأطفال.
١١. تخطيط وتطوير مجموعة من البرامج/ الخدمات استجابة لاحتياجات وظروف أطفال الشوارع، وتتضمن هذه البرامج تعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال التخفيضات الضريبية، والدعم المجاني للرعاية الصحية، ودعمهم في تعليم أبنائهم، وتوفير القروض الميسرة لهم لرفع إنتاجيتهم وإدماجهم في سوق العمل، ومساعدتهم فنيا وتسويقيا، كما تتضمن تدريب مجموعة الشباب المتطوعين في المجتمعات المستهدفة لتمكينهم من إجراء جلسات مع الأطفال وذويهم لتقديم المشورة، بالإضافة إلى البرامج الموجهة للأطفال في الشوارع مباشرة، وهي برامج موجهة للأطفال حيث يعيشون ويعملون، وهي موجهة في الأساس للأطفال الذين لديهم اتصالات غير منتظمة مع عائلاتهم، وتهدف هذه البرامج إلى مساعدة الطفل على العودة لأسرته أو الدخول في مأوى مؤقت، وذلك من خلال معلمي الشوارع والعاملين الميدانيين والذين ينزلون للشارع ويقيمون حوارات غير رسمية مع هؤلاء الأطفال، لإقناعهم للانتقال إلى مراكز للإيواء المؤقتة أو الرعاية السكينة، وهناك برامج أخرى تستهدف الأطفال الذين فروا من المنزل، أو تيتموا تماماً أو قطعوا علاقاتهم تماما مع أسرهم، ويمكن للدولة أن توفر لهؤلاء مراكز لإيواء هؤلاء الأطفال وتوفير بيئة داعمة ورعاية بديلة لهم.
١٢. تخصيص اعتمادات كافية في الموازنة للبرامج الموجهة للأطفال، وتوفير الدعم المناسب للجان حماية الطفل على المستوى المحلي.
١٣. إنشاء بنك للمعلومات والمشاريع والأبحاث الخاصة بالطفولة،وتشجيع الأبحاث الجامعية المهتمة بهذه الفئة المهمشة من الأطفال.

١٤. عدم تعامل القانون مع أطفال الشوارع باعتبارهم مجرمين يجب معاقبتهم وإيداعهم الحجز فى مراكز الشرطة،ولكن باعتبارهم مشردين يجب تسليمهم لمؤسسات رعاية الأحداث الخاصة بهم والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
١٥. تفعيل قانون الطفل من حيث إتاحة فرص التدريب المهني للصبية في بيئة مناسبة صحيا، ونفسيا، واجتماعيا.
١٦. دعم مراكز التعليم المجتمعي المحلي في المناطق الريفية، وإعداد وتأهيل كادر متخصص ومدرب من المعلمين يطلق عليهم "معلمو الشارع"، ينطلقون حيث يتواجد أطفال الشوارع ، ويقومون بلقاءات معهم متنوعة تعليمية وترفيهية وتأهيلية.
١٧. تطوير المناطق العشوائية وإعادة تخطيطها بما يضمن توفير البنية الأساسية والمرافق اللازمة للأسر التي تعيش بهذه المناطق من مدارس ومستشفيات.

٢. آليات خاصة بالمؤسسات التعليمية ودورها في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

تلعب المؤسسات التعليمية دورا كبيرًا في التقليص والتحجيم من ظاهرة أطفال الشوارع وذلك من خلال الآليات والإجراءات التالية :

١. تحسين نوعية الخدمة التعليمية المقدمة، وتوفير التعليم الجيد بهذه المؤسسات وجعل العملية التعليمية أكثر متعة ، بحيث لا تكون هذه المؤسسات أماكن طرد للأطفال فينقطعون ويتسربون من التعليم ومن ثم يتجهون للشارع، ، مع المتابعة الجادة من الإدارة المدرسية للتلاميذ من حيث غيابهم وتسربهم.
٢. إعفاء أبناء الطبقات المتدنية معيشيا من المصروفات الدراسية ومساعدتهم على استكمال تعليمهم وعدم الانقطاع عنه بسبب الظروف المادية.
٣. توفير مدارس فنية أو صناعية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية للتلاميذ الذين لا يبدون ميلا شديدا نحو الدراسة الأكاديمية من ذوي التحصيل المتدني ويتم التركيز فيها على تعليم التلميذ مهنة من خلال ورش تعليمية وإنتاجية ، مع تخصيص رواتب شهرية لهم تلبية لاحتياجاتهم الأساسية .
٤. دمج واستعادة أطفال الشوارع في المؤسسات التعليمية الحكومية العادية، ولكي تتم عملية الدمج بصورة صحيحة، فلا بد من توفير المتطلبات التالية:

- تقييم شامل لاحتياجات هؤلاء الأطفال.
- توفير قيادة مدرسية مسئولة ومدربة ولديها استعداد وتقبل لدمج أطفال الشوارع في مدارسهم.
- تدريب الموظفين والعاملين بالمدرسة للتعامل مع هؤلاء الأطفال.
- توفير معلمين ذوي خبرة وتدريبهم للتعامل مع أطفال الشوارع.
- الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المتطلبات اللازمة لأطفال الشوارع لدمجهم بالمدارس العادية.

٥. دمج أطفال الشوارع في برامج التعليم غير الرسمي ، وتتمثل أولى خطوات الدمج في برامج التعليم غير الرسمي في تحديد الاحتياجات الخاصة بأطفال الشوارع، ومعرفة مستوى الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التي وقعت عليهم جراء عيشهم بالشارع حتى يتم مراعاة ذلك من خلال المناهج والأنشطة المقدمة لهم؛ لتعديل سلوكهم نحو الاتجاه المطلوب، وتمكينهم من اكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة، وتسمى هذه الخطوة بمرحلة إعادة التأهيل لأطفال الشوارع حيث يتعرضون لدورات تثقيفية يتم من خلالها معالجة الموضوعات الأخلاقية والممارسات السلوكية غير السليمة وما يتعلق بأضرار المخدرات وتعاطيها والأمراض المترتبة عليها، وما يتصل ببعض المهارات الحياتية، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تمهيدية للدخول للمراحل التي تليها من التعليم غير الرسمي، والتي تمتد من سن (٦-١٤) ويحصل المتعلم خلالها على برامج موازية لما يتم تدريسه بالتعليم الرسمي، وعليه فبانتهاء هذه المراحل يحصل التلميذ على شهادة التعليم الأساسي ويمكن أن يلتحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي في المدارس الرسمية.

وما سبق يتعلق بالأطفال الذين تؤهلهم قدراتهم للتعليم الأكاديمي، لكن هناك أطفالا من الذين تسربوا من التعليم أو لم يلتحقوا به أصلا، ولا تؤهلهم قدراتهم لمواصلة التعليم الأكاديمي فهؤلاء يتم التعامل معهم كالآتي :

المرحلة الأولى (مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال)، حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الحياتية، وتوعيتهم بالأمراض المختلفة. وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومتطلبات وأحوال المتعلمين .

المرحلة الثانية (مرحلة استكشاف المهارات)، فبعد التصحيح النفسي والاجتماعي للأطفال، ينبغي التركيز على تحديد واكتشاف مواهبهم، مع استمرار الدروس المقدمة لإعادة التأهيل على مستويات متقدمة، وتستغرق هذه المرحلة (سنة واحدة).

المرحلة الثالثة (مرحلة تنمية المهارات) ،ويتم التركيز فيها على ممارستهم للمهارات المختلفة تبعًا لاحتياجاتهم وقدراتهم (التلمذة الصناعية)، مع إعطائهم دروس في لغتهم الأم، واللغة الإنجليزية والرياضيات.

ج - آليات خاصة بدور الإعلام ووسائله المختلفة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع : وتتمثل هذ الآليات فى الآتي:

- وضع برامج إعلامية "صحية واجتماعية وتعليمية وتثقيفية" لتوعية وتثقيف الأسر فى المجتمعات العشوائية والفقيرة ، تتضمن برامج تثقيفية توجه الوالدين للطرق السليمة في تربية الأطفال وكيفية التعامل معهم وما يتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية ، مع التوسع فى برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- تقديم برامج إعلامية وأعمال درامية الهدف منها إثارة الوعي في نفوس الأطفال وأسرهم بمخاطر الحياة في الشارع، وتداعياتها السلبية على الطفل وأسرته والمجتمع والتنمية.

– تجنب عرض الأعمال الفنية التي تظهر هؤلاء الأطفال على أنهم مجموعة من المجرمين، والمتسولين ، والذين تستهدفهم أجهزة الشرطة لارتكابهم جرائم تهدد أمن المجتمع ، فالأمر يحتاج من الإعلام أن يقوم بدور توعوي يسهم من خلاله فى حل المشكلة لا تعقيدها.

د- آليات خاصة بدور المنظمات المدنية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع: وتتمثل هذ الآليات فى الآتي:

١. يمكن للمنظمات المدنية التعاون فيما بينها للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع من خلال الدعم المادى لإنتاج برامج تليفزيونية وإذاعية وأفلام وثائقية توضح وضع أطفال الشوارع، وأنهم مجني عليهم وليسوا جناة، كما يمكن إصدار عدة كتب عن قصص نجاحات أطفال الشوارع .

٢. تواصل المنظمات المدنية مع الشخصيات المؤثرة فى المجتمع، والاستعانة بالشخصيات الرياضية والفنية والدينية المحببة للناس للتغيير من النظرة السلبية عن أطفال الشوارع، وعمل لقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة.

٣. عمل برامج وخدمات اجتماعية متنوعة لاستيعاب ودمج أطفال الشوارع فى المجتمع ، وتتمثل أهم هذه البرامج فى : برامج الرعاية الاجتماعية والصحية (تلبية الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وعلاج) ، وبرامج التأهيل والتكوين(محو الأمية ، التكوين المهني) ، وبرامج تربوية وترفيهية (تربية دينية وخلقية،أنشطة فنية ورياضية ، توعية صحية) ، وبرامج موجهة لأسر أطفال الشوارع لتحسين أوضاعهم وتوعيتهم.

٤. كما يمكن إنشاء ما يطلق عليه البعض "بنك تنمية الطفل" ، ويديره مجموعة من أطفال الشوارع من خلال إحدى مؤسسات رعاية الأطفال ،ويمنح البنك قروضا لتحسين الظروف المعيشية ،وحسابات البنك تخصص لأطفال الشوارع والمشردين.

٥. عمل دورات تدريبية من قبل المنظمة المدنية للمتطوعين في المنظمات المجتمعية، ومعلمي الشوارع، والأخصائيين الاجتماعيين ومديري البرامج، وأولياء الأمور.

٦. ويمكن أن تقوم المنظمات المدنية بالخدمات التالية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع :

- **التوعية** : حيث يقوم موظفو المنظمة المدنية المنوطون بالتوعية بالنزول للشوارع يوميا، لإنشاء علاقة وحالة من الثقة بينهم وبين هؤلاء الأطفال، من خلال ما يقدمونه لهم من أنشطة فنية ورياضية، ومن ثم تنشأ علاقة من الألفة بينهم، بما ييسر على هؤلاء الموظفين من اصطحابهم لهؤلاء الأطفال لمراكز الإيواء، ومن ثَمَّ فطريقة التوعية لا تستند على إجبار الطفل لمغادرة الشارع، بل تشجيعه على اتخاذ القرار المناسب له .
- **الرعاية المؤقتة وتقديم البرامج**: يتم تعليم أطفال الشوارع المهارات المختلفة من خلال ورش العمل والأنشطة الترفيهية والبرامج التعليمية، والتي تساعدهم على إعادة دمجهم في المؤسسات التعليمية العادية، كما تهدف الرعاية المؤقتة لهؤلاء الأطفال إلى إيجاد منزل مؤقت لهؤلاء الأطفال حتى بلوغهم سن ١٨ سنة، وتشتمل البرامج التي يتلقاها هؤلاء الأطفال على دورات في المهارات الحياتية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية،

والتكنولوجيا، والزراعة، والموسيقى، وتساعد هذه الدورات الأطفال على اكتساب مهارات التعامل مع الآخرين، وتغيير سلوكياتهم للأفضل، وزيادة احترامهم لذواتهم.

- **الوساطة بين الطفل والأسرة لإعادة دمجهم في الأسرة**: حيث يبدأ المسئولون في المؤسسة بلمِّ شمل الطفل مع أسرته ويواجه كل منهما الآخر في مناخ من الانفتاح والحرية في الحديث، حتى يمكن حل المشكلة التي من أجلها هرب الطفل إلى الشارع حتى لا يعود إليه مرة ثانية.
- **الوساطة في مساعدة أطفال الشوارع** وأسرهم للحصول على الغذاء والمنح والتعليم والوظائف: حيث تقوم مؤسسة الرعاية أو المنظمة المدنية بمساعدة أسرة الطفل في التقدم للحصول على منح اجتماعية (منحة رعاية الطفل وحضانته)، كما تساعد المؤسسة الأطفال على دمجهم في برامج التعليم العادية من خلال التواصل مع المدارس والمدرسين وتزويد الأطفال بالزي المدرس، كما تساعد المؤسسة من يريدون الالتحاق بالجامعة في تخفيض رسوم الالتحاق بالكليات، كما يتم مساعدة أطفال الشوارع في الحصول على وظيفة ملائمة من خلال الوساطة لهم مع أرباب العمل المحتملين، كما يمكن عمل برنامج لهم فى ريادة الأعمال والمشروعات لمدة ثلاثة أشهر لمساعدتهم على الحصول على وظيفة، ويتم عمل لقاءات توظيفية لجميع خريجي البرنامج ، وتتم دعوة العديد من أصحاب العمل لتيسير دخول هؤلاء الأطفال لسوق العمل .
- **التوجيه والمتابعة**: حيث يقوم موظفو المؤسسة أو المنظمة المدنية بالزيارات المنزلية والمتابعة المدرسية أربع مرات في السنة للأطفال الذين تم دمجهم مع أسرهم وفي التعليم ، وذلك للتدخل السريع لحل مشكلاتهم حتى لا يعودوا للشارع مرة ثانية.

٤- العقبات التي تعوق تطبيق الرؤية التربوية المقترحة وسبل التغلب عليها :

إن تطبيق الرؤية التربوية المقترحة لدمج أطفال الشوارع فى المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، لا يخلو من عقبات وصعوبات ، ويمكن فيما يلي تناول أهم هذه العقبات، وسبل وإجراءات التغلب عليها بشيء من التفصيل:

أ- نظرة المجتمع المتشائمة تجاه هؤلاء الأطفال ، وتعامله معهم كمجرمين لا خير فيهم ولا أمل من ورائهم ، ويمكن مواجهة ذلك من خلال تغيير وتعديل هذه النظرة وذلك بتوعية أفراد المجتمع بطبيعة هذه الفئة ، والظروف التي جعلت منهم أطفالا مشردين فى الشوارع ،وكيفية التعامل معهم ومساعدتهم ، وهذه التوعية يتحمل مسؤوليتها الدولة من خلال مؤسساتها الإعلامية والتثقيفية، بالتعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات المدنية.

ب- عدم وجود حصر حقيقي متفق عليه بالأعداد الفعلية لهؤلاء الأطفال ، بل هناك تضارب فى الإحصاءات الخاصة بحصرهم ، بما يزيد الأمر صعوبة فى مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها نهائيا ، والأمر يتطلب تعاونا من جميع الجهات المسؤولة فى الدولة والمعنية بالطفولة -وعلى وجه الخصوص بظاهرة أطفال الشوارع -وكذلك الأمر يحتاج تعاونا من مؤسسات المجتمع المدنية للوصول على إحصاءات حقيقية عن الظاهرة حتى نتمكن من محاصرتها وسد ينابيعها، ويمكن توفير توفير خط ساخن بكل محافظة للإبلاغ عن وجود

أطفال بلا مأوى ، وتخصيص فريق عمل ومجموعة من الأتوبيسات فى كل محافظة للبحث عن هؤلاء الأطفال وحصرهم.

ت- ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنية فى التعامل مع هذه الظاهرة بصورة متكاملة، وهذا يتطلب من الدولة انتهاج خطة عمل قومية متكاملة بالتنسيق مع القطاعات المتعددة، وإنشاء مجلس أعلى قومي أو هيئة تنسيقية عليا للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع وفاقدي الرعاية، على أن تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة ، والهيئات الأهلية ،والمنظمات المانحة والممولة.

ث- ضعف الامكانات اللازمة للتعامل مع أطفال الشوارع ودمجهم فى المجتمع، وهذا يتطلب من الدولة بداية زيادة المخصصات اللازمة للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع وفق خطة عمل على مستوى كل محافظة ، مع الاستعانة بالدعم الخارجي من رجال الأعمال والقطاع الخاص، والمنظمات العربية والدولية المانحة والتى تعمل فى مجال الطفولة. كما يمكن إنشاء ما يسمى"بنك تنمية الطفل" ، وتكون حسابات هذا البنك مخصصة لأطفال الشوارع والمشردين وأسرهم.

ج- النظرة العدائية لأطفال الشوارع تجاه المجتمع ، وللتغلب علي ذلك فلا بد من تصحيح المسار لهؤلاء نفسيا وتعليميا واجتماعيا، وتكون البداية مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي لهؤلاء الأطفال حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الحياتية، وتوعيتهم بالأمراض المختلفة، وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومتطلبات وأحوال المتعلمين .

ح- تصوير الإعلام هؤلاء الأطفال على أنهم مجموعة من المجرمين، والمتسولين ، والذين تستهدفهم أجهزة الشرطة لارتكابهم جرائم تهدد أمن المجتمع ، والأمر يحتاج من الإعلام أن يقوم بدور توعوي يسهم من خلاله فى حل المشكلة لا تعقيدها، فلا بد من تجنب عرض الأعمال الفنية التي تظهر هؤلاء الأطفال على أنهم مجموعة من المجرمين، والمتسولين ، وعمل مجموعة من اللقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة من خلال ورش العمل والمؤتمرات الوطنية.

قائمة المراجـع

أولا- المراجع العربية :

- أحمد، لمياء محمد (٢٠٠٨): تصور مقترح لدعم اندماج أطفال الشوارع واستقرارهم في المجتمع المصري من منظور تربوي، عالم التربية – مصر، س (٩)، ع (٢٥)، مايو، ص ص ١٦-٨٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): نتائج تعداد مصر ٢٠١٧، حول نتائج التعداد، جداول أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧

، متاح على : www.capmas.gov.eg/party/party.htm.، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣٠

- الخواجا، صادق (٢٠٠١): ظاهرة أطفال الشوارع فى الأردن ، مجلة الطفولة والتنمية- مصر، العدد(١)، ص ص ١٦٣-١٨٤.
- الديربي،عبد العال (٢٠١١):الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية :حقوق الإنسان ،دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية .
- الزعبي، على زيد، والعنزي، فواز عويد، والصالح، عامر علي (٢٠٠٩): التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مج (٣٧)، سبتمبر، ص ص ٢٢٩ – ٢٧٠.
- الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٢): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الشريف، سوسن عبد اللطيف (٢٠٠٤): تكامل الجهود الأهلية والحكومية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، مجلة الطفولة العربية-الكويت، مج (٥)، ع (١٨)، مارس، ص ص ٩٤-٩٨.
- الشهري، عامر سعيد (٢٠٠٩): الآثار الاجتماعية لظاهرة أطفال الشوارع على البلاد العربية، مجلة القراءة والمعرفة – مصر، ع (٨٨)، مارس، ص ص ١٤-٢٦.
- الفكيِّ، كمال (٢٠١٣): مشروع حماية أطفال الشوارع: تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية – مصر، مجلد (٥)، عدد (٢٠)، ص ص ٢٠١ – ٢٠٩.
- القريطي، عبد المطلب أمين (٢٠١٣):أطفال الشوارع:الظاهرة والأسباب وسبل المواجهة،مجلة الطفولة والتنمية-مصر،مج(٥)،ع(٢٠)،سبتمبر،ص ص ١٥٧-١٧٢.
- المجلس القومي للأمومة والطفولة (٢٠١٨): معلومات حول المجلس، متاح على: www.nccm-egypt.ore٣/index_eng.htm. ، تاريخ الدخول : ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨
- اليونيسيف والمجلس القومي للأمومة والطفولة (٢٠٠٥): أطفال خارج الحماية، دراسة تعمقية عن أطفال الشارع في القاهرة الكبرى، القاهرة، متاح على : https://www.unicef.org/arabic/publications/٤٣٦٨٩_٤٥١٨ تاريخ الدخول: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨
- تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥): التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- جاويش، محي الدين (٢٠١٧): أطفال الشوارع "تغيير الاتجاه ممكن"، السبت ١١ نوفمبر، متاح على :

تـــــاريخ الـــــدخول: http://www.youm٧.com/story/٢٠١٧/١١/١١/٣٥٠٤/٠٢

٢٠١٨/٦/٣٠

- جيدنز، أنتوني (٢٠١٠): الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدولة لشئون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (٢٠١٨): نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، متاح على: www.eeaa.gov.eg/portals/./eeareports/NSDSF.pdf. تاريخ الدخول : ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨
- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٥)، رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠، متاح على: www.Crci.Sci.eg/wp.content/uploads/٢٠١٥/٠٦/Egypt_٢٠٣٠.pdf. ، تاريخ الدخول: ١/ ٦/ ٢٠١٨.
- حافظ، منى السيد (٢٠١٠): أطفال الشوارع في المجتمع المصري: تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت، مج (٣٨)، ع(٤)، ص ص ٧٣-١١٤.
- حربي، أحمد (٢٠١٨): (٢٠) ألف طفل بلا مأوى مصنع لتحويل "البراءة" لقنابل موقوتة ...، علم النفس: أطفال الشوارع يفتقدون المواطنة ويهددون الأمن ..، مدير البرنامج: الرئيس تعامل مع (١٠) آلاف خلال سنة، الخميس ٣ مايو، متاح على : http://www.youm٧.com/story/٢٠/٨/٥/٥/١/٢٠ تاريخ الدخول ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨
- حسام ، هبة (٢٠١٧): "الإحصاء" يكشف ١.١٢٢ مليون متسرب من التعليم من سن ٦-٢٠سنة، ٣٢١.٨ ألف طفل تركوا المدرسة من المرحلة الابتدائية، و٤٥١.٦ ألف من الإعدادية، والمتسربون من الثانوية ٣٩٤ ألف تلميذ، والغالبية من الجيزة وسوهاج، الجمعة ٢٠ أكتوبر، متاح على : http://www.youm٧.com/story/٢٠١٧/١٠/٢٠/٣٤٦٨٩٩٨٢٠ ، تاريخ الدخول : ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.
- داود، ياسر إبراهيم محمد، وعباس، جهاد أحمد نور الدين (٢٠١٥): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١١)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س (٢)، ع (٣، ٤)، أكتوبر، ص ص ٦٥ – ١٠٧.
- سعيد ،حلمي (٢٠٠١):عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع فى المغرب ، مجلة الطفولة والتنمية-مصر، العدد(١)، ص ص ١٥٣-١٦٢.
- سلامة، سمر (٢٠١٨): النائب حسين غيتة: قانون المجلس القومي للأيتام وأطفال الشوارع، استحقاق دستوري، الأحد ٢٢ أبريل، متاح على : http://www.youm٧.com/story٢٠١٨/٤/٢٢/٣٧٥٧٨٨١ تاريخ الدخول : ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.

- سليمان،ظلال محمد عادل (٢٠٠٥):الأبعاد التربوية لظاهرة أطفال الشوارع فى مصر،نحو استراتيجية مقترحة لمواجهة المشكلة،مجلة كلية التربية (جامعة بنها) - مصر مج(١٥)،ع(٦٣)،أكتوبر،ص ص ٥٢-٩٧.
- عامر، محمد السيد أبو المجد (٢٠٠٠): ظاهرة أطفال الشوارع وتصور مقترح للخدمة الاجتماعية في التعامل معها، دراسة مطبقة على أطفال الشوارع بمدينة طنطا، مجلة كلية التربية – جامعة طنطا، ع (٢٩)، ص ص ٣٨٠ – ٤١٧.
- عبدالحافظ، نبيله الورداني(٢٠٠٤): دراسة تقييمية لظاهرة أطفال الشوارع ومدى تأثيرها في الأسرة الفقيرة ، مجلة الطفولة والتنمية -مصر ، مجلد ٤، عدد ١٥، ص ص ٨٣-٩٤.
- عساف، محمود عبد المجيد (٢٠١٥): رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، مج (٢٣)، ع(٢)، أبريل، ص ص ٣٥٩-٣٩٠.
- عصر،سامي (٢٠١٠):أطفال الشوارع :حلول متاحة مقترحة:نحوآفاق المستقبل ،مجلة الطفولة والتنمية -مصر، مج(٥)،ع(١٧)،يناير،ص ص ١٦٧-١٩٠.
- عمامرة، ياسمينة (٢٠١٧): التوجه نحو التسويق الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسات، الجزائر، ع (٥٠)، جانفي، ص ص ٣٠٢-٣١٠.
- غزلاني، وداد (٢٠١١): دور الأمم المتحدة في محاربة ظاهرة أطفال الشوارع: الاتفاقيات والميكانيزمات، دفاتر السياسة والقانون، العدد (٥)، جوان، الجزائر، متاح على : http://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/١٢٣٤٥٦٧٨٩/١/D٠٥٠٤.pd تاريخ الدخول: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.
- غنيم، سامية فاروق محمود (٢٠١٥): الأمية ومشكلات أطفال الشوارع، المؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار: العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥-٢٠٢٤، توجهات وخطط وبرامج – مركز تعليم الكبار – جامعة عين شمس – مصر، أبريل، ص ص ٢٤٣-٢٥٥.
- فخري، نورا، وعبد الجليل، هشام (٢٠١٧): القومي للبحوث الجنائية: عدد أطفال الشوارع في مصر يبلغ (١٦) ألفا ، الخميس ٢٣ فبراير، متاح على : http://www.youm٧.com/story/٢٠/٧/٢/٢٣/١٦/٣١١٥٧٣٥تاريخ الدخول: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.
- فهمي، محمد سيد (٢٠٠١):أطفال الشوارع : الأسباب والدوافع-رؤية واقعية، مجلة الطفولة والتنمية-مصر، العدد(١)،ص ص ١٣٩-١٥٢.
- مجاهد، نهى عادل (٢٠١٨) :التعليم والمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة بين الواقع والمأمول، ط (١)، القاهرة: دار النهضة العربية.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٢٠١٠): دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر: بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمستقبل مصر، القاهرة، فبراير، متاح على : https://www.unicef.org/arabic/publication/٤٣٦٨٩_٥٤٢٧٧_١ تاريخ الدخول: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٢٠١٢): وضع الأطفال في العالم ٢٠١٢: الأطفال في عالم حضري، متاح على : http://www.unicef.org/arabic/publications/٤٣٦٨٩_٦١٨٣٥ تاريخ الدخول: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٨.
- هاشم، مروة (٢٠٠٤) : تعليم أطفال الشوارع والأطفال العاملين فى الهند،مجلة الطفولة والتنمية-مصر،مج (٤)،ع (١٥)،ص ص ١١٣-١٢٠

ثانياً- المراجع الأجنبية :

- Abdul-Razak, AL Hassan (٢٠١١). The ٢nd Generation Street Children (SGSC) in Accra: Developing Teaching Strategies to Enhance positive Learning outcomes in schools. World Journal of Education, vol. (١), No. (٢), October, pp. ١٦١-١٧١.
- Cumber, S., Tsoka – Gwegweni, J. (٢٠١٦). Pattern and practice of psychoactive substance abuse and risky behaviors among street children in Cameroon. Research, vol. (١٠), No. (٣), pp. ١٦٦ – ١٧٠.
- Gaidhane, Abhay M., Zahir uddin, Quazi Syed, Waghmare, Lalit, shanbhag, Sunita, Zodpey, Sanjay and Joharapurkar Sudhakar R. (٢٠٠٨). substance abuse among street children in Mumbai, vulnerable children and youth studies. (٣), (١), pp. ٤٢-٥١.
- Gidding, B., Hopwood, B., O'Brien, G. (٢٠٠٢). Environment, Economy and society: Fitting Them Together into Sustainable Development, sustainable Development. (١٠), pp.١٨٧ – ١٩٦.
- Guarcello, L., Koseleci, N. (٢٠٠٩). Aprofile of Cairo street children, Understanding Children's Work (UCW) Project Programme, Working paper. November, pp. ١-٤٦. Available At : www.ucw-project.org/.../street_children_Cairo_١٨nov٢٠١١٠٢٢٤_١٦... ./٦-٨-٢٠١٩.
- Gupta, T. (٢٠١٦). Street children in India, Eduvision: Journal of Education. Vol. ٣(٢), December, ١٠٧- ١٢١.

- Hong, D. K., ohno, K. (٢٠٠٥). Street Children in Vietnam: interactions of and New Causes in a growing economy. Available At:www.grips.ac.jp/vietnam/Kdarchives/doc/Ep١٧Dp٦.pdf/٥/٨/٢٠١٩ .
- Khan, A. S. (٢٠١٩). A situational Analysis of the street child Phenomenon in Pakistan: A literature Review, Available At: http://www.streetchildren.org/wpcontent/uploads/accessed:٥/٨/٢٠١٩.
- Kuisrkoi, Florence Kanorio (٢٠١٦). Education Access and Retention for Street Children: perspectives from Kenya. Journal of Education and practice, vol. (١), No. (٢), pp. ٨٨-٩٤.
- Masten, A. Fiat, A., Labella, M., Strack, R. (٢٠١٥). Educating Homeless and Highly Mobile students: implications of Research on Risk and Resilience. School Psychology Review: September, Vol. ٤٤, No. ٣, pp. ٣١٥-٣٣٠.
- Mhizha, X., Chiroro, p., Muromo, T. (٢٠١٨). The Rise in street children population in Zimbabwe as a case of Human factor studies. ٢٤ (٤), ٢٤ – ٤٥.
- Nasir, M., Khalid, A. (٢٠١٥). Street Children phenomenon: A great Loss of Human potential for south Asia, south Asian studies: A Research Journal of south Asian studies. vol. ٣٠, No. ٢, July – December, pp. ٣١٣ – ٣٢٧.
- Nathanson, Rebecca (٢٠١٧). Educating Homeless kids in New York City. Available At:https://progressive.org/magazine/educating-hoeless-kids-in-new-york-city/٣١-٧-٢٠١٩.
- National center For Homeless Education, (٢٠١٩). Federal data summary, School years ٢٠١٤- ١٥ to ٢٠١٦ – ١٧:Education for homeless children and youth, Greensboro. Available At: https://nche.ed.gov/data-andstats/٣١/٧/٢٠١٩ .
- Pare, Mona (٢٠٠٤). Educating Marginalized Children: The challenge of the Right to Education in Brazil, The International Journal of Children's Rights. (١٢), ٢١٧ – ٢٥٧.
- Roxas, Jesan, (٢٠٠٣). Asituationer of street children in the Philippines, presented at the civil society forum on promoting and protecting the Rights of street children in southeast. Available At:

https://www.academia.Edu/٦٢٨٧٠١١/A-Situationer-ofstreet-children-IN-THE-Philippines/١٣-٧-٢٠١٩.

- Tanabe, C., Mobley, I. (٢٠١١). The Forgotten students: The Implications of Federal Homeless Education Policy for Children in Hawaii. B.Y. U. Education and LAW Journal, No. (١) pp. ٥١- ٧٤.
- Temalura, Yohanes and Ricaldi-Coquelin, Anne Marie (٢٠٠٥): A study of polices and programs of street children Education in Indonesia, in: Consortium for street children, Unesco Bangkok, Childhope Asia Philippines, Resource pack, Improving Learning opportunities for Street Children, Available at: http://Files.eric./ed.gov/Fultext/ED٤٩٤٢٠٩.pdf./Accessed: ٣٠.٦.٢٠١٨.
- Vameghi, M., Sajadi, H., Rafiey, H. Rashidian, A., (٢٠١٤). The socioeconomic status of street children in Iran: A systematic Review of studies over a Recent Decade, Children and Society. (٢٨), pp. ٣٥٢ – ٣٦٥.
- Van Raemdonck, L., Seedat-khan, M. (٢٠١٧). A case study on a generalist service delivery model for street children in Durban. South Africa: insights from the capability approach, child and family social work. vol. (٢٣), No. (٢), ٢٩٧ – ٣٠٦. Available At https://onlinelibrary.wiley.com/doi/ful/١٠.١١١١/cfs.١٢٤١٨/٢-٨-٢٠١٩.